وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص : محاسبة وجباية معمقة

الحوكمة كنظام فعال لتعزيز جودة المعلومات المالية للشركة
دراسة حالة مجموعة من المؤسسات

من إعداد

برحو يوسف

فارسي أيوب

إشراف الدكتور

د. رافع نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	التصنيف
د.	أستاذ محاضر " "	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا
د. رافع نور الدين	أستاذ محاضر " "	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا و مقررا
د.	أستاذ محاضر " "	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(إن أشكرَ الناس لله عز وجل أشكرُهم للناس)

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور "رافع نور الدين " والدكتور بوغازي اسماعيل على مجهوداته ونصائحه وعلى صبره معنا لإنجاز هذا المذكرة .

كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقانا وجمالا.

و نشكر كل أستاذ وأستاذة لكليتنا بجامعة عين تموشنت على دعمهم وتشجيعهم لنا، دون أن ننسى من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

الإهـــــداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم

سيدنا محمد خير الأنام

نهدي هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين

إلى جميع عائلة برحو كبيرا وصغيرا

إلى جميع عائلة فارسي كبيرا وصغيرا

إلى جميع طاقم جامعة بلحاج بوشعيب من أساتذتها وعمالها

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

✍ برحو يوسف

✍ فارسي أيوب

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــــوان	الصفحة
إهداءات	**–**
تشكرات	**–**
مقدمة	**ب–هـ**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية	
تمهيد	**02**
○ **المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات**	**03**
▪ **المطلب الأول: نشأة ومفهوم حوكمة الشركات**	**03**
▪ الفرع الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات	03
▪ الفرع الثاني: دوافع ظهور حوكمة الشركات	**07**
▪ الفرع الثالث: تعريف حوكمة الشركات	**08**
▪ الفرع الرابع: أهمية وأهداف حوكمة الشركات	**11**
▪ الفرع الخامس: محددات حوكمة الشركات	**15**
▪ **المطلب الثاني: الأطرف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات**	**17**
▪ **المطلب الثالث: ركائز حوكمة الشركات ومبادئها**	18
▪ الفرع الأول: ركائز حوكمة الشركات	**18**
▪ الفرع الثاني: مبادئ حوكمة الشركات	**21**
○ **المبحث الثاني:جودة المعلومات المالية وعلاقتها بالحوكمة**	28
▪ **المطلب الأول: جودة المعلومات المالية**	**28**
▪ الفرع الأول: تعريف المعلومات	**28**
▪ الفرع الثاني: جودة المعلومات المالية	**30**
▪ الفرع الثالث: خصائص جودة المعلومة	31
▪ **المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية**	**32**
▪ الفرع الأول: عناصر منفعة المعلومات المحاسبية والمالية	32
▪ الفرع الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية	33
▪ **المطلب الثالث: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المالية والمحاسبية**	**34**
○ **المبحث الثالث: الدراسات السابقة**	**36**
▪ **المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية**	**36**

▪ **المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية**	**39**
▪ **المطلب الثالث: أوجه الاستفادة وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**	**42**
خلاصة الفصل	**43**
الفصل الثاني الدراسة الميدانية	
تمهيد	**45**
○ **المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية**	**46**
▪ **المطلب الأول: العينة المتعلقة بالدراسة**	**46**
• الفرع الأول : المنهج المستخدم وعينة الدراسة ومجالاتها	**46**
• الفرع الثاني: عينة الدراسة	**47**
• الفرع الثالث: حدود الدراسة	**47**
▪ **المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية**	**48**
○ **المبحث الثاني : تحليل بيانات العينة المتعلقة بالدراسة.**	**49**
▪ **المطلب الأول : تحليل البيانات المتعلقة بمحاور الاستبيان**	**49**
▪ **المطلب الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة**	**55**
خلاصة الفصل	**72**
الخاتمة العامة	**74**
قائمة المصادر والمراجع	**76**
الملاحق	

قائمة الجداول

العنـــــــــــــــــوان	الصفحة
الجدول رقم (1-1) يمثل الفرق بين البيانات والمعلومات	30
الجدول رقم (2-1) عدد الاستبيانات المعتمدة في الدراسة	49
جدول رقم (2-2) : معامل الارتباط سبيرمان لمحور التزام الشركات بالحوكمة	51
الجدول رقم(2-3) : نتائج معامل الارتباط سبيرمان لمحور جودة المعلومات المالية في الشركة	53
الجدول رقم (2-4) : نتائج معامل الارتباط سبيرمان لمحور الحوكمة وجودة المعلومات المالية	54
الجدول رقم (2-5) : نتائج ألفا كرونباخ	55
الجدول رقم (2-6): توزيع أفراد العينة حسب الجنس	55
جدول رقم (2-7) : توزيع أفراد العينة حسب السن	56
جدول رقم (2-8) : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	57
جدول رقم (2-9) : توزيع أفراد العينة حسب التخصص	58
جدول رقم (2-10) : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	59
جدول رقم (2-11): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	60
الجدول رقم (2-12) : تحليل أسئلة محور التزام الشركات بالحوكمة	62
الجدول رقم (2-13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور التزام الشركات بالحوكمة	66
الجدول رقم (2-14): تحليل أسئلة محور جودة المعلومات المالية في الشركة	68
جدول رقم (2-15) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور جودة المعلومات المالية في الشركة	69
جدول رقم (2-16): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور جودة المعلومات المالية في الشركة	71

قائمة الأشكال

العنـــــــــــــــــوان	الصفحة
الشكل رقم (1-1) يمثل أهمية حوكمة الشركات	14
الشكل رقم (1-2) يمثل محددات حوكمة الشركات	16
الشكل رقم (1-3) يمثل أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المحاسبية	34
شكل رقم (2-1) : توزيع أفراد العينة حسب السن	56
شكل رقم (2-2) : أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية	57
شكل رقم (2-3) : أفراد العينة حسب التخصص	58
شكل رقم (2-4) : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	59
شكل رقم (2-5): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	60

مقدمـــــة

مقدمة

أدّت عولمة تحرير اقتصادات السوق وما يترتب على ذلك من تحرير الأسواق المالية توسيع حجم الشركات وزيادة فرصها في تحقيق الأرباح وفصل الملكية عن الإدارة.

دون أن ننسى الأزمات الاقتصادية الأخيرة التي شهدها العالم ، حيث أرجع المختصون حدوثها إليها الفساد الإداري والمحاسبي بشكل عام والفساد المالي بشكل خاص ، حيث يعود الفساد المالي إلى دور المدققين وتأكيدهم على صحة البيانات المالية والمعلومات التي تحتوي عليها المحاسبة وهو ما يخالف الحقيقة بالإضافة إلى عدم وجود ممارسة سليمة من قبل إدارات هذه الشركات في السيطرة و الإشراف ونقص الخبرة والمهارة ، وبالتالي تفتقر هذه الشركات إلى مصداقية قابليتها المالية للاستمرار ونقصها الشفافية والثقة في كل ما يتعلق بقوائمها المالية وإجراءاتها المحاسبية والمراجعة.

لذلك ، من الضروري بناء إطار تنظيمي يجعل إدارة ومراقبة الشركات "حوكمة الشركات" على مستوى العلامة إلى المستوى الذي يضمن حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة وتحسين أدائهم المالي وممارستهم المحاسبة وتوفير الشفافية واستعادة الثقة وتعزيز مصداقية المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية ،وهنا تبرز أهمية حوكمة الشركات كآلية لتحقيق جودة المعلومات المالية.

ومن هذا المنطلق نطرح الاشكال التالي:

*** الاشكالية :**

- ما مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية لدى المؤسسات؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تدرك المؤسسات الجزائرية بأهمية تحقيق الجودة في معلوماتها المالية؟
- هل تلتزم الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟
- هل تحرص الشركات على توفير معلومة مالية ذات جودة بتطبيقها لآليات حوكمة الشركات؟

*** فرضيات الدراسة:**

- هناك إدراك لدى المؤسسات الجزائرية بأهمية تحقيق الجودة في معلوماتها المالية.

- .تلتزم المؤسسات الاقتصادية بتطبيق مبادئ الحوكمة.
- تحرص المؤسسات الاقتصادية على توفير معلومات مالية بجودة عالية من خلال التطبيق المحكم لآليات حوكمة الشركات

*** أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- الخلفية المحاسبية للأزمات المالية الدولية التي عصفت بمعظم اقتصادات العالم وضرورة الإفصاح حول أسبابها.
- زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات كآلية للحد من الأزمات المالية وكشف مظاهر الفساد مالي؛
- الحاجة الملحة لتوضيح الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحقيق الجودة والإفصاح والشفافية في المعلومات المالية والمحاسبية ؛
- المشاكل والعوائق التي تحول بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتقديمها لمعلومات مالية ومحاسبية ذات جودة، وأهمية البحث في سبل الحد منها؛
- أهمية حوكمة الشركات وضرورة تجسيدها على أرض الواقع كآلية للحد من الفساد المالي.

*** أهداف الدراسة:**

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- إبراز أهمية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الإقتصادية الجزائرية؛
- التأكيد على ضرورة تطبيق حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المالية؛
- تحديد العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية؛
- التعرف على ايجابيات حوكمة الشركات و كيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات مالية ذات جودة ومصداقية عالية بغرض اعادة الثقة فيها؛
- عرض آليات حوكمة الشركات لما تلعبه من دور هام في تحقيق جودة المعلومات المالية.

***أسباب لاختيار الموضوع:**

- الاهتمام الشخصي بالموضوع وعلاقته بمجال تخصصنا؛
- دور حوكمة الشركات في بيئة الأعمال لما لها من آثار إيجابية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ودعم القرارات التنافسية للشركات والمؤسسات الوطنية؛
- مراقبة وتشخيص مصداقية وجودة المعلومات المالية ودورها الإيجابي في الاقتصاد الوطني.
- إيجاد السبل الكفيلة لتحقيق جودة المعلومات المالية من خلال تطبيق مفهوم حوكمة الشركات وتفعيله من خلال إنشاء دليل لحوكمة الشركات.

*** منهج الدراسة**

نظرًا لطبيعة الموضوع فقد استخدمنا المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى جمع المعلومات و تصنيفها، و هذا في الفصل النظري، و المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية .

***صعوبات الدراسة:**

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة كانت في الدراسة الميدانية خاصة لأنه تطلب منا اللجوء إلى العديد من المؤسسات لتوزيع الاستبانة وذلك لأن دراستنا كانت تتطلب وجود محاسبين وإداريين في القطاع المالي وفي مؤسسة واحدة لا يتعدى عدد المبحوثين 04 أو 05 أشخاص. وكذا عدم تجاوب الكثير من المؤسسات الجزائرية مع موضوع الدراسة باعتباره يدرس الأنظمة الرقابية للمؤسسة.

*** هيكل الدراسة:**

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى قسمين: قسم نظري وقسم تطبيقي، إلى جانب ذلك المقدمة والخاتمة.

المقدّمة: وتشمل الإطار العام للدراسة بما في ذلك طرح المشكلة، والأسئلة الفرعية، فرضيات الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، منهجية الدّراسة، وهيكل الدراسة.

تم تقسيم البحث إلى فصلين حسب طريقة إيمراد ، فصل نظري و آخر تطبيقي، حيث تناولنا في الفصل الأول " مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات" وجودة المعلومات المالية " ، أما الفصل التطبيقي قمنا بإسقاط الجانب النظري على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية.وقمنا من خلاله بتقديم إجراءات الدّراسة الميدانية، منهجية الدراسة، كما قمنا بعرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات بالإضافة إلى إختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدّراسة.

الخاتمة: وتشمل الخاتمة العامة على النتائج المتوصل إليها، وتم طرح بعض التوصيات والإقتراحات كبوابة للدراسات المستقبلية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية حول حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية

تمهيد

لقد انهارت العديد من المؤسسات المالية العالمية ، وهذا ما أثّر سلبا على الوضعية الاقتصادية للكثير من دول العالم، ومن هذا المنطلق أثبتت الكثير من الدراسات أن السبب الرئيسي لحدوث تلك الأزمات يرجع إلى التطبيق الخاطئ لمبادئ وآليات حوكمة الشركات لذلك تعتبر هذه الأخيرة أحد الأدوات التي يعول عليها للارتقاء بمستوى الإفصاح المحاسبي وتقديم معلومات مالية ومحاسبية تتسم بالجودة اللازمة وبالتالي تعتبر كإجراء وقائي مضاد لحدوث تلك الأزمات .

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحقيق أحد أهم مطلب يجب توفره في المعلومة المالية، ألا وهي جودتها وسوف نتعرض بالتفصيل إلى المباحث التّالية:

- المبحث الأول :ماهية حوكمة الشركات
- المبحث الثاني : جودة المعلومات المالية وعلاقتها بحوكمة الشركات
- المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

ظهرت الحاجة إلى حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من الشركات والدول في العالم، وسوف نتناول في هذا المبحث إلى نشأة حوكمة الشركات ، مفهومها، بالإضافة إلى خصائصها وركائزها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم حوكمة الشركات

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات.

الفرع الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات

إن الأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يعود لنظرية الوكالة ويعود ظهورها أولا للأمريكيين Means&Berle **سنة 1932 اللذان تطرقا لمفهوم الحوكمة في كتابهما :"الشركة الحديثة** والملكية الخاصة"الذي يعني أداء الشركات الحديثة والاستخدام الفعال للموارد،فضلا على القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة[1].

أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات والمساهمين، ومن هنا يعود الإطار النظري العام المستعمل لنظرية الوكالة، حيث تقوم هذه النظرية على أن الوكيل (المسير) يتصرف نيابة عن المالك (المساهم)، وذلك بتفويض منه، وليس بالضرورة أن يكون لهذين الطرفين نفس الأهداف، وهكذا نادت هذه النظرية بضرورة التعبير عن جميع حالات التعارض في

[1] طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص27.

المصالح حيث درست المشاكل الناتجة عن تعارض في المصالح للفئات المختلطة المرتبطة بالشركة، وهذا كله أدى إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به

أعضاء مجلس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تسيطر على زمام الأمور داخل الشركات[1].

ففي سنة 1976 قام كل من (Jenson et Meckling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو النقليل من المشاكل التي قد تنشأ عن الفصل بين الملكية والتسيير والإدارة[2]. أما في سنة 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بنشكيل لجنة حماية التنظيمات الادارية المعروفة باسم "لجنة تريدواي" (Treadway Commission)، والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات[3].

لقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (Cadbury) في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلس التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (The Financial Aspects of Corporate Governance) ، ولقد أخذت حوكمة الشركات بعدا آخرا بعد حدوث الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالشركات العملاقة في العديد من دول العالم، ولعل من أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة (إنرون للطاقة Enron) حيث تبين أن الخلل لم يكن في معايير

[1] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص16.

[2] عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2008-2009، ص7.

[3] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص، ص 15 -16

المحاسبة ولكن في سلوكيات مطبقي هذه المعايير إذ أن معايير المحاسبة تنص على آليات معينة يجب إتباعها والتقيد بها إلا أن إدارة الشركة لم تتقيد بها وقد أهمل مراجعهم الخارجي (أرثر أندرسون) عملية عدم التقيد وبالتالي اتبعت الإدارة والمراجع الخارجي أسلوبا غير أخلاقي[1].

وبالإضافة لنظرية الوكالة تعد نظرية التجذر من بين نظريات حوكمة الشركات، وقد بنيت هذه النظرية على أن تفسير علاقات السلطة القائمة بين الفاعلين في الشركات والذين يبحثون عن أدوات للتأثير على نظام القرارات بعد تفضيل وتخصيص المصالح والأهداف الشخصية أصبح الشغل الشاغل مع تطور سلطة المساهمين في الشركة المعاصرة وأسلوب التمويل عن طريق الأسواق المالية، هذه العلاقات خلقت مساحة وجو من المواجهات والتحالفات بين شكلين من السلطة[2]:

- سلطة الملكية ممثلة في المساهمين والملاك؛
- سلطة الإدارة ممثلة في المديرين الموكلين.

تفترض نظرية التجدر أن الفاعلين في الشركة يطورون استراتيجياتهم للحفاظ على مكانتهم بالشركة والعمل على حرمان المنافسين المحتملين من الدخول إليها، هذا يسمح لهم بالرفع من سلطتهم ومن مساحة إدراكهم لما يجري بالشركة.

وينتج تجذر المديرين كرد فعل عن الرقابة الداخلية والخارجية الموجهة إليهم، حيث تعمل إستراتيجية التجذر كمرحلة أولى على تحييد الرقابة الداخلية (مجلس الإدارة، المساهمين والأجراء)، وكمرحلة ثانية تحييد الرقابة الخارجية، حيث عرف كل من أليكساندر وبيكيرو (ALEXANDRE ET PEQUEROT) سنة 2000 إستراتيجية التجذر من جانب المديرين بأنها تهدف إلى رفع مساحة الحذر والإدراك باستعمال وسائل تحت تصرفهم مثل رأس المال البشري لتحييد الرقابة والرفع من تبعية مجموع شركاء الشركة، وتمر عملية التجذر من خلال مجلس الإدارة الذي يتكون من

[1] ظاهر شاهر القشي، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، الأردن، المجلد 25، العدد 2، 2005، ص 13.

[2] Gérard lécrivain, management des organisations et stratégies : Pouvoir et gouvernance dans l'organisation, dossier N°5, université de littoral, p7.

المديرين الداخليين والخارجيين باعتبارهم من يقيم مشاريع الاستثمار المقترحة من طرف فريق الإدارة، وتوجيه إستراتيجية الشركة[1]، وتسعى نظرية التجذر كذلك إلى تفسير سبب استمرار مختلف الفاعلين عديمي الفعالية في الوجود في سوق يفترض أنه تنافسي والبقاء فيه للأفضل والأحسن[2].

هناك ثلاثة معايير لتصنيف تجذر المديرين وهي[3]:

أ. التجذر والفعالية: صنف جيرارد شارو إستراتيجية تجذر المديرين وفق هذا المعيار إلى:

– التجذر المقابل للفعالية، ويقوم على التلاعب بالمعلومات والرقابة على الموارد، حيث تقوم إستراتيجية المدير على عدم التبعية لأصحاب رأس المال الخارجيين؛

– التجذر المطابق للفعالية، والذي يمر من طريق الاستثمارات التي تخص المديرين.

ب. التجذر التنظيمي والسوقي: أقر كوماز بوجود صيغتين من هذا المعيار:

– التجذر التنظيمي، ويشتمل على حالات يوجه فيها المديرون الاستثمارات نحو الميادين التي يعرفونها جيدا، ويمكنهم ذلك من وضع سياسة أجور مقبولة للمستخدمين؛

– التجذر السوقي، ويعتبر أسلوب آخر لانتهازية المديرين من خلال وضع شبكة علاقات تفضيلية خارجية والتي تضم كل الشركاء الخارجيين للشركة.

[1] Héla gharbi, vers une nouvelle typologie de l'enracinement des dirigeants, 13eme conférence de l'AIMS, normandie-vallée de seine, 2-4 juin 2004.pp 8-9.

[2] Hervé Alexandre et Mathieu Paquerot, efficacité des structures de controole et enracinement des dirigeants, finance contrôle stratégie, N° 2, volume 3, juin 2000, p 8.

[3] Héla gharbi, op-cit, pp :14-16.

ت. **إستراتيجية التلاعب والتحييد:**

– إستراتيجية التلاعب، والتي يعدها المديرون بهدف الرفع واستغلال عدم تماثل المعلومات التي تميز العلاقة بين المديرين وباقي شركاء الشركة؛

– إستراتيجية التحييد، وترتكز على منطق العدول الناتج إما عن ضياع المزايا وإما عن ظهور تكاليف محظورة وغير مسموح بها، وتحتاج هذه الإستراتيجية إلى رقابة داخلية تفرض من قبل مجلس الإدارة، باقي أعضاء المجلس والأجراء.

الفرع الثاني: دوافع ظهور حوكمة الشركات

تعتبر العناصر التالية من دوافع ظهور حوكمة الشركات:

أ. الفصل بين الملكية والإدارة؛

ب. إيجاد الهيكل الذي يحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقها؛

ت. المساعدة على رفع درجة الثقة مع تحقيق الاستقرار المالي؛

ث. ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين؛

ج. تمكين الشركة من الحصول على التمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين؛

ح. تعزيز المساءلة وتقويم أداء الإدارة العليا؛

بالإضافة إلى وجود دوافع أخرى أدت إلى ظهور الحوكمة هي[1]:

أ. مساهمة العاملين وغيرهم من أطراف وأصحاب المصلحة في نجاح إدارة المؤسسة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل؛

ب. ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين بما يضمن حقهم المتكافئ في ممارسة الرقابة على أداء الشركة؛

[10] عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتجاهات المصارف العربية، الدار الجامعية، بدون بلد النشر، 2007، ص،ص 23-24.

ت. توفير إطار عام لتحقيق التكامل والتناسق بين أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف؛

ث. توفير إطار واضح لكل من مهام الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين؛

ج. تحقيق نوع من التكامل بين المؤسسة والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية والاجتماعية السائدة.

كما أنه توجد بعض الدوافع المرتبطة بالمناخ الاقتصادي العالمي ساهمت في ظهور وتطور مفهوم حوكمة الشركات، نذكر من بينها[1]:

أ. **انفجار الأزمة المالية الآسيوية سنة 1977** التي يمكن اعتبارها أزمة ثقة في الشركات والتشريعات التي تنظم نشاط العمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة، قد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة؛

ب. **تصاعد قضايا الفساد في كبرى الشركات الأمريكية** مثل Enron و Worldcom في الولايات المتحدة سنة 2001حيث أن القوائم المالية لهذه الشركات كانت لا تعتبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع المنظمات العالمية الخاصة بالمراجعة و المحاسبة وهو ما يجعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصدر مجموعة من الإرشادات في شأن حوكمة الشركات بشكل عام؛

ت. **ضعف نوعية المعلومات** وهو ما يؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وانتشار الفساد وانعدام الثقة.

الفرع الثالث: تعريف حوكمة الشركات

تتفق العديد من الدراسات أن مصطلح governance مشتق من اللفظ اللاتيني "gubernanre" والذي يعني بالإنجليزية "to steer" وبالعربية "يقود أو يدير أو يوجه الدفة، ويستخدم عادة بمعنى توجيه دفة السفينة، الأمر الذي يدل على أن مصطلح الحوكمة يدل على "الإدارة والتوجيه" أكثر من دلالته على "السيطرة والتحكم".

[11] محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص،ص 13-14.

فحسب Joumard (2009) من الصعب تحديد معنى كلمة "governance"، فالمصطلح مستعمل في الكثير من الأحيان في اللغة الانجليزية كما في الفرنسية لكن دون معنى واضح ومحدد وله عدت دلالات.[1]

أما المعنى اللغوي للحوكمة المؤسسية فيعد على أنه اشتقاق غير قياسي، فقد ثبت أنه لا يوجد لهذا المفهوم مصدر على نسق اللغة العربية وهو يعتبر قضية اصطلاحية عند أهل الاقتصاد والإدارة، لأنه من المتعارف عليه أن نجد هناك العديد من المصطلحات في اللغة الانجليزية ليس لها معنى واضح ومتفق عليه إلى حد الاجماع في اللغة العربية. مقابل ذلك هناك العديد من المفاهيم التي لا يوجد لها ترجمة حرفية في اللغة العربية بحيث تعكس ذات المعنى والدلالات التي تعكسها اللغة الانجليزية ويعتبر مصطلح governance هو أحد الأمثلة على ذلك إذ لم يتم التوصل إلى مرادف متفق عليه لهاذا المصطلح، كما أن اقترانه مع مصطلح آخر وهو corporate أعطاه أكثر من مدلول لغوي[2].

وبالفعل لم يتم التوصل إلى مرادف متفق عليه لمصطلح corporate governance، حيث ظهر له ما يقرب خمسة عشر مرادف في اللغة العربية، إلا أن مجمع اللغة العربية (2003) فصل في الأمر باعتماده للفظ الحوكمة حيث أكد في بيان له أن الترجمة العربية (حوكمة) للمصطلح الانجليزي صحيحة مبنى ومعنى، فهي أولا جاءت وفق الصياغة العربية لمحافظتها على الوزن والجذر وهي ثانيا تؤدي الى المعنى المقصود بالمصطلح الانجليزي- وهو تدعيم ومراقبة نشاط المؤسسة ومتابعة اداء المستخدمين بها- واعتماد هذا المصطلح من شانه ان يساهم في الثروة المصطلحية للغة العربية في العصر الحديث. أما الترجمة العلمية للمصطلح والتي اتفق عليها فهي اسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة.

[1] Robert Joumard, Robert Joumard, Le concept de gouvernance, HAL .archives-ouvertes, Rapport n° LTE 0910, France, 2009, p 07.

[2] على حسين سلمان وناظم شعلان جبار، تطبيق اليات حوكمة الشركات وأثره على مستوى الافصاح والشفافية في التقارير المالية (دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 28، الجزء الأول، العراق، 2017، ص 04.

ارتبط مصطلح الحوكمة بالعديد من المواضيع، لذا لا يوجد تعريف محدد لحوكمة الشركات، لكن من الممكن التمييز بين تعريفين، التعريف التقليدي لحوكمة الشركات والتعريف الحديث.

فقد عرّفها "كادبوري" على أنها:"النظام الذي يسير ويراقب الشركة"، كما عرّفها "شلايفر" و"فيشني" على أنها: "مختلف الطرق التي يضمن من خلالها عارضو الأموال على الشركات حصولهم على عائد مقابل استثمارهم في ضوء الشركات"[1].

حديثا صار مفهوم حوكمة الشركات أوسع، ومن بين التعاريف التي قدمت لها تعريف مارتن هيلب martin hilb الذي ضمه كتابه المعنون "الحوكمة الحديثة للشركات" الصادر سنة 2012، إذ عرف حوكمة الشركات على أنها النظام الذي يسمح بالإدارة الاستراتيجية، التسيير التكاملي والرقابة الكلية بطريقة مقاولاتية وأخلاقية، وبأسلوب يتناسب مع كل سياق خاص". [2]

وقد عرفت حوكمة الشركات أيضا أنها:"نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها"[3].

وهي: "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى[4].

[1] محمد الشريف بن زاوي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،ط1، 2016، ص 53.
[2] المرجع نفسه، ص 53.
[3] محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، جمهورية مصر العربية، الاسكندرية، ط1، 2006، ص 15.
[4] المرجع نفسه، ص ص 15-16.

الفرع الرابع: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

ومن ثم يتضح لنا مما سبق إن مفهوم حوكمة الشركات له العديد من المزايا والمنافع التي يمكن للشركات بل والدول سواء كانت متقدمة أو ناشئة من أن تجني ثمارها.

1- أهمية حوكمة الشكات

حظيت حوكمة الشركات "Corporate Governance " بالعديد من الاهتمام في الآونة الأخيرة نتيجة لعدد من حالات الفشل الاداري والمالي التي منيت بها العديد من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة ودول شرق أسيا على سبيل المثال. ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت إلي حدوث هذا الفشل الاداري والمالي، تبين أن انعدام أسلوب حوكمة الشركات يمكن للقائمين على الشركة من الداخل، سواء كانوا مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين العموميين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين مثل الموظفين والموردين وعموم الجمهور.

وعلى هذا فإن الشركات بل والدول التي تضعف فيها أساليب حوكمة الشركات أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح.

فأهمية حوكمة الشركات تتمثل في الآتي: [1]

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول؛
- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الإقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الإستثمار في المشروعات الوطنية؛

[1] محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، المرجع السابق، ص 28.

- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق أعلى قدر من الفعالية لمراقبي الحسابات وتوفير أقصى درجات الاستقلال لهم وحمايتهم من أي ضغوط قد يتعرضون لها من قبل مجلس الإدارة أو المدراء التنفيذيين[1].

5. زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل والتشغيل في المجتمع، مما يساهم في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول.[2]

2- أهداف حوكمة الشركات

تعمل حوكمة الشركات إلى تحقيق العديد من الأهداف، من أهمها ما يلي:[3]

- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.
- تجنب الممارسات المحاسبية المخادعة (المحاسبة الإبداعية) بما يضمن تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وتفادي حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي؛
- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة ؛
- إيجاد ضوابط و قواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة ؛

[1] مصطفى السعدني، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة، المؤتمر العربي الأول للتدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص 4.

[2] عبد الوهاب نصر علي وآخرون، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 19.

[3] مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد09، 2013، ص 46.

- تنمية الاستثمارات و تدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الشركات لتطوير وتحسين قدرتها التنافسية؛
- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي؛
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج؛
- الشفافية في إجراءات المحاسبة و المراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة؛
- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية و المالية للشركة.[1]

وفي نهاية الأمر لا بد من الإشارة إلى أن من أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات، فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة.

[1] مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، المرجع السابق ، ص 46.

الشكل رقم (1-1) يمثل أهمية حوكمة الشركات

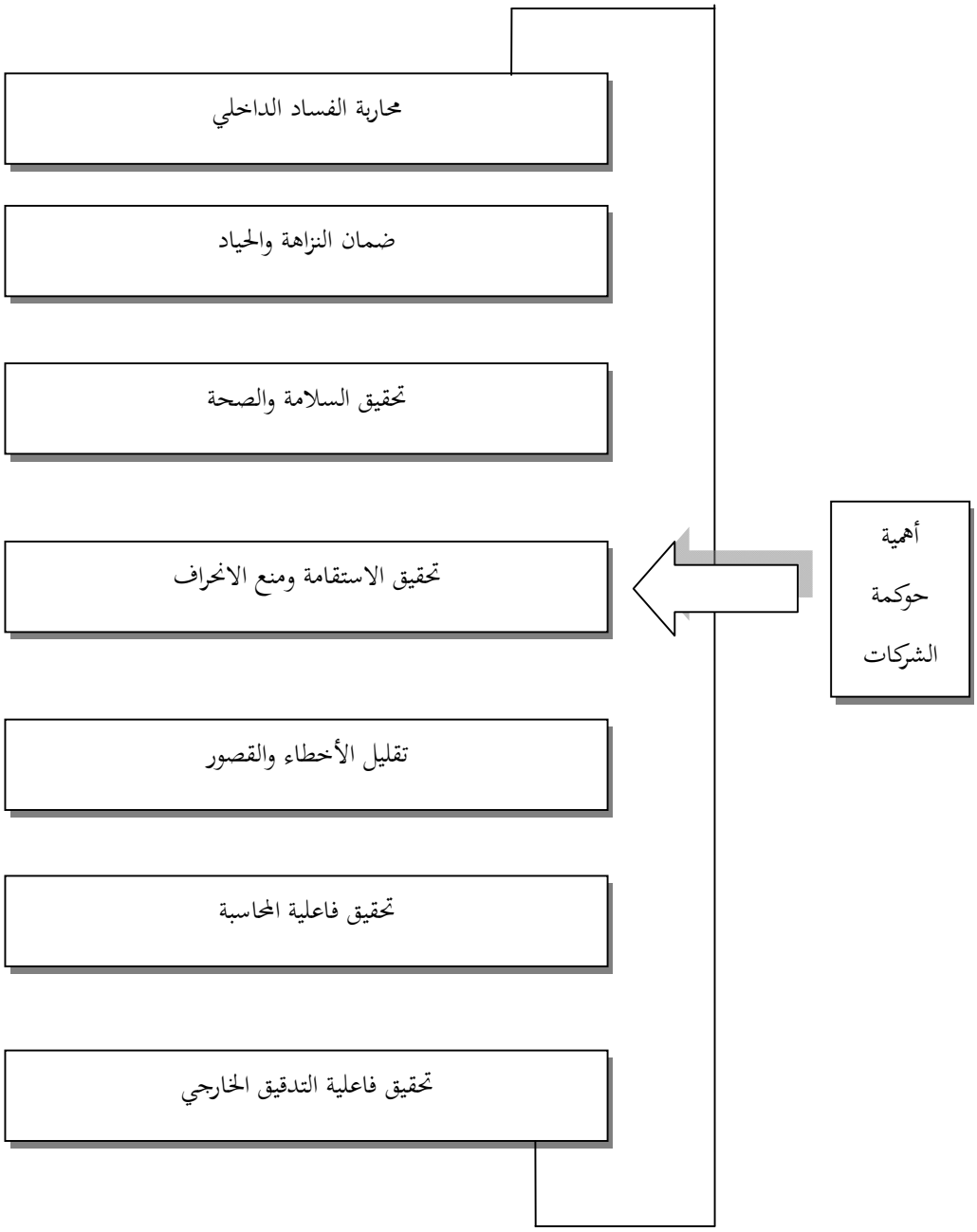

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص58.

الفرع الخامس: محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية والداخلية ونعرض فيما يلي هاتين المجموعتين من المحددات كما يلي:[1]

1-المحدّدات الخارجية

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال :القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس) وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض الشركات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها،) بالإضافة إلى الشركات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية .وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2 -المحدّدات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة[2].

[1] سميحة بلجودي، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية -دراسة حالة شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة- مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016، ص 11.

[2] المرجع نفسه، ص 11.

الشكل رقم (1-2) يمثل محددات حوكمة الشركات

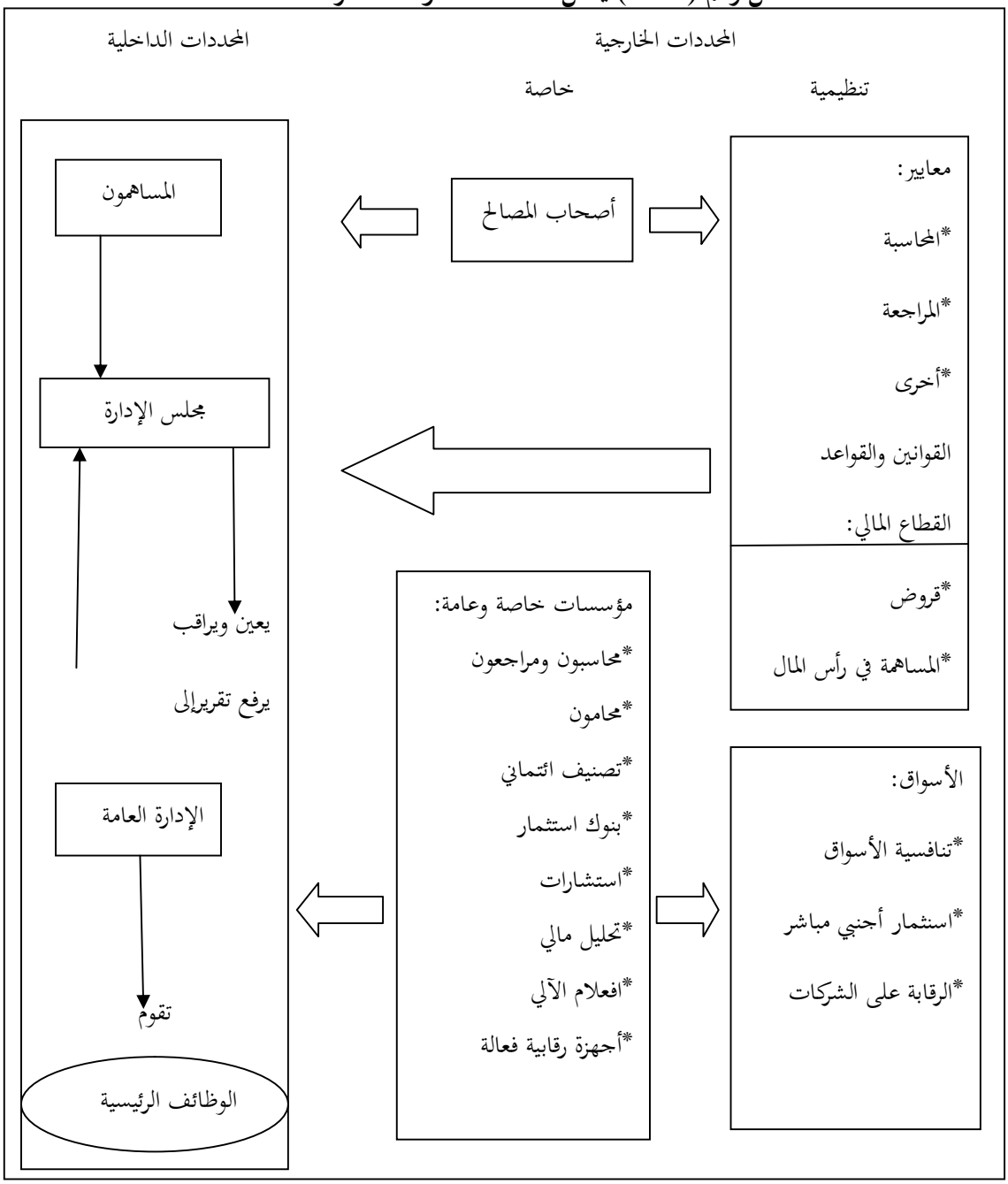

المصدر: محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، **المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة**، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15-17ديسمبر 2012، ص17.

المطلب الثاني: الأطرف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في تطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتدل إلى درجة كبيرة مدي النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتتمثل تلك الأطراف في:[1]

أولا: المساهمين Shareholders

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ثانيا: مجلس الإدارة Doard of Directors

وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين الذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.

كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

ثالثا: الإدارة Management

هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

رابعا: أصحاب المصالح stockholders

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين، الموردين، العمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.

المطلب الثالث: ركائز حوكمة الشركات ومبادئها

تتمثل ركائز حوكمة الشركات في ثلاث ركائز أساسية وهي السلوك الأخلاقي، الرقابة والمساءلة، وإدارة المخاطر تعتبر الركائز ذات أهمية شديدة لما لها من تدعيم لحوكمة الشركات.

الفرع الأول: ركائز حوكمة الشركات

تتمثل ركائز حوكمة الشركات فيما يلي:[1]

1-السلوك الأخلاقي: تتعلق بالالتزام بالسلوك والقيم الأخلاقية داخل الشركة، من نزاهة، أمانة، مصداقية، إفصاح، عدل وشفافية، وذلك للحفاظ على الّ سمعة الاقتصادية للشركة.

2-إدارة المخاطر: لحماية الشركة ومختلف أصحاب المصالح فيها، ولرفع أدائها المالي.

3-الرقابة والمساءلة: تتعلق بتفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات من خلال قيامهم بالرقابة والمساءلة، حيث أن الأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية امام المساهمين وأصحاب المصالح تتمثل أساسا في مجلس الإدارة، واللجان التبعة له كلجنة التدقيق، و الإدارة العليا وإدارة التدقيق الداخلي والخارجي. وتعتبر لجنة المراجعة ذات الأهمية البالغة لتفعيل مبادئ الحوكمة، حيث أنها مرتبطة مباشرة بمجلس الإدارة وتعمل على تقديم تقاريرها الدورية له، ولزيادة كفاءة هاته اللجان أصبح من الضروري على المنظمات والمجالس المحاسبية الدولية إصدار ووضع معايير تفعل من

[1] فريد مكاوي، عثمان قريشة، ياسين ليله، انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، شركة أليانس للتأمينات الجزائرية للفترة (2018-2019)، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2019/2018 ، ص 21.

مبدأ الإفصاح والشفافية وزيادة ثقة المساهمين في مبادئ الحوكمة حيث أصدر معهد المراجعين الداخلين معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية وتتمثل معايير المراجعة الحديثة في مجموعتين وهما:

– معايير الصفات

هي معايير تتناول صفات وسمات وخصائص الشركات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية فيها وتتكون من:[1]

1–المعيار 1000الأهداف و الصلاحية والمسؤولية: أي تحديد الأهداف والصلاحيات ومسؤوليات نشاط المراجعة الداخلية، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للممارسة المهنية وميثاق الأخلاقيات.

2–المعيار 1100الاستقلالية والموضوعية: أي أن نشاط المراجعة الداخلية يكون مستقلا، وعلى المراجعين أن يتسموا بالموضوعية أثناء تأدية عملهم.

3–المعيار 1200البراعة وبذل العناية المهنية: يجب تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية ببراعة وعناية مهنية.

4–المعيار 1300الرقابة النوعية وبرامج التحسين: أي أن إدارة المراجعة الداخلية تضع برنامج للرقابة النوعية، والتحسين، الذي يغطي جميع أعمال المراجعة الداخلية، ويراقب مدى فعّالتها بشكل مستمر.

– معايير الأداء

وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المراجعين الداخليين والتي تصف أنشطة المراجعة الداخلية، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة وهي:

[1] فريد مكاوي، عثمان قريشة، ياسين ليله، انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، شركة أليانس للتأمينات الجزائرية للفترة (2018–2019)، المرجع السابق، ص 21.

1-المعيار 2000إدارة نشاط المراجعة الداخلية : على مدير المراجعة الداخلية إدارة نشاط المراجعة الداخلية بفعالية، للتأكد من أنه يضيف قيمة لشركة.

2-المعيار 2100طبيعة عمل المراجعة الداخلية : يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم والمساهمة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية و الحوكمة

3-**المعيار 2200التخطيط المهمة العمل** :على المراجعين الداخليين وضع وتكوين خطة لكل مهمة.

4- **المعيار 2300تنفيذ المهمة** :يجب على المراجعين الداخليين تعريف، تحليل، تقييم وتدوين المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة.

5- **المعيار 2400توصيل النتائج** :على المراجعين توصيل النتائج المهمة مباشرة الى من يهمه الأمر.

6- **المعيار 2500متابعة التقدم** :على مدير قسم المراجعة الداخلية وضع والمحافظة على نظام لمراقبة ومتابعة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة.

7- المعيار 2600قبول الإدارة للمخاطر :عندما يعتقد مدير قسم المراجعة الداخلية أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول، عليه مناقشة الأمر مع الإدارة التنفيذية، وإذا لم يتم حل هذه المسائل المتعلقة بالمخاطر، فإنه على مدير القسم التقرير عن ذلك لمجلس الإدارة لإيجاد الحل[1].

– معايير التنفيذ:

وهي معايير تتولى تطبيق معايير الصفات ومعايير الأداء على أنواع وحالات محددة مثل فحص التدليس والغش والتقييم الذاتي للرقابة.

[1] فريد مكاوي، عثمان قريشة، ياسين ليله، انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، شركة أليانس للتأمينات الجزائرية للفترة (2018-2019)، المرجع السابق، ص 21.

لقد زادت أهمية دور وظيفة المراجعة الداخلية مع المتطلبات الجديدة التي فرضها قانون الذي أصدرته الولايات المتحدة في 2002 " **Sarbanes –Oxley Act** "الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من التحديات للشركات، وذلك عن طريق تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وتفعيل مبدأ المساءلة مع التأكيد على إستقلالية لجان المراجعة[1].

الفرع الثاني: مبادئ حوكمة الشركات

تمثل مبادئ الحوكمة العمود الفقري لتطبيق الحوكمة، لذا حظيت باهتمام مختلف الهيئات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة، فتعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة الى أخرى، لكن أكثرها قبولا واهتماما وأسبقها صدورا هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1999) OECD[2]، والتي أعيد مراجعتها في عام 2004 ، وأصبحت هذه المبادئ تمثل المعايير الأكثر قبولاً على الصعيد الدولي في هذا المجال.وتهدف مبادئ OECD بشكل عام إلى مساعدة واضعي السياسات على تقييم وتحسين الاطار القانوني والتنظيمي، والمؤسسي للحوكمة، وذلك بهدف دعم الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام والاستقرار المالي. ومن أجل ذلك يجب التأكيد على توفير الحوافز المناسبة للمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكذلك الوسطاء الماليين ومقدمي الخدمات وذلك في إطار من الضوابط في هذا المجال[3]. .

أ. المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة المؤسسية[4]

1. ينبغي تطوير إطار الحوكمة للتأثير على الأداء الاقتصادي الكلي وسلامة السوق والحوافز التي تخلقها للمشاركين في السوق وتعزيز أسواق شفافة تعمل بكفاءة؛

[1] فريد مكاوي، عثمان قريشة، ياسين ليله، انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، شركة أليانس للتأمينات الجزائرية للفترة (2018-2019)، المرجع السابق ، ص 23.

[2] عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدرسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2017، ص 07.

[3] إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، حوكمة الشركات الفرص والتحديات، مبادئ OECD/G 20 للحوكمة، الإصدار رقم 11، 2015، ص 04.

[4] المرجع نفسه، ص 04.

2. يجب على المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارسات الحوكمة أن تكون متسقة مع سيادة القانون وشفافة وقابلة للتنفيذ؛

3 .ينبغي أن يتم تقسيم المسؤوليات بين السلطات المختلفة بوضوح لخدمة المصلحة العامة؛

4 .يجب أن تدعم تشريعات السوق المالية الحوكمة الفعالة؛

5 يجب أن تتمتع السلطات التنظيمية والتنفيذية والرقابية بالصلاحيات الكافية والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بطريقة مهنية وموضوعية، ويجب أن تتخذ الإجراءات الرقابية في الوقت المناسب وبشفافية ووضوح؛

6 . ينبغي تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال الترتيبات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لتبادل المعلومات.

ب. المبدأ الثاني: الحقوق والمعاملة المتكافئة والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

يعتبر المساهم الطرف الذي يقدم أو يضحي بأمواله في سبيل الحصول على العائد المنتظر من هذا الاستثمار، وبما أنه الطرف الغائب في المؤسسة فقد جاءت الحوكمة وفقا لهذا المبدأ لحماية وتيسير ممارسة هذا الطرف لجميع حقوقه المتعددة، والتي تضمن الملكية الامنة للأسهم، وحق المساهم في الحصول على الإفصاح التام عن المعلومات وفق التصويت والمشاركة في قرارات أو بيع، أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة، إضافة إلى الارشادات التي تحدد بمجموعة من الموضوعات الأخرى ذات الصلة بحماية قيمة المؤسسة[1]. فحسب (OECD)[2]:

1. ينبغي معاملة جميع المساهمين حملة طبقة الأسهم معاملة متساوية؛

أ. في إطار أي سلسلة رقمية من نفس الطبقة، ينبغي أن تكون لجميع المساهمين نفس الحقوق، وينبغي أن يتمكن جميع المستثمرين من الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة السلاسل وطبقات الأسهم قبل أن

[1] بوفتاح بلقاسم، دور التدقيق الخارجي في تفعيل حوكمة المؤسسات: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- منطقة الجنوب الشرقي-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 2017، ص ص 41-42.

[2] OECD, Principles of CorporateGovernance, Arabic edition, Center for International Private Enterprise, Published by arrangement with the OECD, Paris, 2004, P 13.

يقوموا بشرائها. وينبغي ان تكون أية تغييرات في حقوق التصويت خاضعة لموافقة تلك الطبقات من الأسهم التي تتأثر سلبا نتيجة للتغيير؛

ب. ينبغي حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال التي يقوم بها، او يتم إجراؤها لمصلحة كبار المساهمين اصحاب النسب الحاكمة، والتي يتم القيام بها بشكل مباشر أو غير مباشر، وينبغي أن تكون هناك وسائل فعالة لتعزيز الاصلاح؛

ت. ينبغي أن يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق فارزي أصوات أو مرشحين لهذا الغرض بطريقة يتفق عليها مع المالك المستفيد من الأسهم؛

ث. ينغي إلغاء جميع العراقيل التي تحول دون التصويت عبر الحدود؛

ج. ينبغي أن تسمح العمليات والإجراءات الخاصة باجتماع الجمعية العامة لجميع المساهمين ان يحصلوا على معاملة متساوية. وينبغي ألا تؤدي إجراءات المتخذة إلى زيادة تكلفة الإدلاء بالأصوات بدون مبرر لذلك؛

2. ينبغي منع التداول بين الداخليين والتداول الشخصي الصوري؛

3. ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء التنفيذين الرئيسيين بالمؤسسة أن يفحصوا مجلس الإدارة عما إذا كانت لهم سواء بشكل مباشر، او غير مباشر، أو بالنيابة من طرف ثالث أي مصلحة مادية في أي عملية أو موضوع يمس المؤسسة بطريقة مباشرة.

ت. المبدأ الثالث: المستثمرون من المؤسسات وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء

1 . ينبغي على المستثمرين من المؤسسات الذين يعملون بصفة استئمانيه ان يفصحوا عن سياسات الحوكمة والتصويت الخاص بهم فيما يتعلق باستثماراتهم بما في ذلك الإجراءات القائمة لديهم لتقرير استخدامهم لحقوقهم التصويتية؛[1]

2 . ينبغي أن يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق فارزي أصوات (أمناء) أو وفقا لتوجيهات المستفيد من ملكية الأسهم؛

[1] OECD, Principles of Corporate Governance, op.cit., P 13.

3 . ينبغي على المستثمرين من المؤسسات الذين يعملون بصفة انتمائية أن يفصحوا عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المهم في المصالح الذي قد تؤثر على ممارساتهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم؛

4 . ينبغي أن يفرض إطار الحوكمة على المستشارين في مجال التصويت بالإنابة، والمحللين، والسماسرة، ووكالات التقييم والتصنيف وغيرهم، الذين يقدمون التحليلات والمشورة المتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون، الإفصاح والحد من التعارضات في المصلحة التي قد تؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورات؛

5 . ينبغي منع عمليات التداول المستندة إلى معلومات داخلية والتلاعب في السوق، وتنفيذ القواعد المطبقة؛

6 . بالنسبة للمؤسسات المدرجة في ولاية قضائية غير الولاية القضائية التي تأسست فيها، ينبغي الإفصاح بشكل واضح عن القوانين واللوائح التنظيمية المطبقة للحوكمة، في حالة إدراج الأسهم في أكثر من سوق يجب أن تكون المعايير والإجراءات للاعتراف بمتطلبات الإدراج في الإدراج الأساسي شفافة وموثقة؛

7 . ينبغي أن توفر أسواق الأوراق المالية اكتشاف عادل وفعال للأسعار كوسيلة للمساعدة على تشجيع الحوكمة الفعالة.[1]

ث. المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في أساليب الحوكمة

1. يجب احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة وفق اتفاقيات متبادلة؛
2. عندما يكفل القانون حماية المصلحة، ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك لحقوقهم،
3. ينبغي السماح بوضع اليات لتعزيز الاداء من أجل مشاركة العاملين؛
4. عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية الحوكمة، يجب السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة، وبالقدر الكافي، والتي يمكن الاعتماد عليها في القوت المناسب وبشكل منتظم؛

[1] G20/OECD, G20/OECD PRINCIPLES OF CORPORATE GOVERNANCE, Arabic Version, 2017, pp 30-35.

5. ينبغي لأصحاب المصالح، بمن فيهم الأفراد العاملين وهيئات تمثيلهم، أن يتمكنوا من التواصل مع مجلس الإدارة لإبداء اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، ويجب عدم الانتقاص او الغض من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك؛
6. ينبغي أن يستكمل إطار الحوكمة بإطار فعال وكفء للإعسار، وإطار اخر لتنفيذ حقوق الدائنين.[1]

ج. المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

تبرز أهمية الافصاح المحاسبي للقواعد المنظمة للحوكمة والفهم السريع والدقيق لكافة البيانات الخاصة بالأمور المادية للمؤسسة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي بما يساعد المساهمين في ممارسة جميع حقوقهم في إطار منظم، حيث يعمل الافصاح والشفافية على جذب رؤوس الأموال، وحماية حقوق المساهمين، وكذا زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، كما لا يجب أن لا يقتصر الإفصاح على المعلومات الهامة فقط بل ينبغي ان يشمل النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة وأهدافها، وملكية الأسهم وحقوق التصويت، ومكافئات مجلس الإدارة، وهياكل وسياسات قواعد وقانون الحوكمة وطريقة تنفيذه[2]. فالإفصاح والشفافية عنصران أساسيان في إطار حوكمة قوي، حيث أنهما يوفران الأساس لعملية اتخاذ مختلف القرارات من قبل المساهمين أصحاب المصلحة والمستثمرين المحتملين فيما يتعلق بتخصيص رأس المال ومعاملات المؤسسة ومراقبة الاداء[3]. ووجدت دراسة Beeks& Brown (2006) أن المؤسسات التي تتمتع بحوكمة أفضل تجعلها تكشف عن المزيد من المعلومات، فيما تفتقر تلك المؤسسات ضعيفة في الإدارة إلى الإفصاح المالي أي افتقار إلى الشفافية والمساءلة والرقابة على المؤسسة[4].

[1] OECD, op. cit, p 14.

[2] بوفاتح بلقاسم، مرجع سابق، ص ص 42-43.

[3] Benjamin Fung, The Demand and Need for Transparency and Disclosure in Corporate Governance, Universal Journal of Management 2(2), DOI: 10.13189/ujm.2014.020203, 2014, p 72.

[4] Benjamin Fung, op. cit, p 73.

د. المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة مسؤول بصفة رئيسية عن الإشراف عن الاداء الإداري وتحقيق عائد مناسب للمساهمين مع منع تعارض المصالح وتحقيق التوازن بين الطلبات المتنافسة على الشركة. وحتى يمكن لمجالس الإدارة أن تفي بمسؤولياتها بشكل فعال، فإنها يجب أن تكون قادرة على ممارسة حكم موضوعي ومستقل. ومن إحدى المسؤوليات المهمة الأخرى لمجلس الإدارة هي الإشراف على النظم التي توضع لضمان قيام الشركة باطاعة القوانين المطبقة بما فيها قوانين الضرائب والمنافسة والعمل والبيئة وتساوي الفرص والصحة وفي بعض الدول وجدت الشركات أن من المفيد النص بوضوح وتحديد الدقيق للمسؤوليات التي يتولاها مجلس الإدارة وتلك التي تتولاها إدارة الشركة وتخضع للمساءلة بشأنها[1].

حيث تتركز مسؤوليات مجلس الإدارة في:[2]

- المشاركة في تأسيس المؤسسة برؤية واضحة، الرسالة، والقيم؛
- وضع هيكل واستراتيجية المؤسسة؛
- العمل عن طريق تفويض السلطة و ممارسة مسؤولياته الإدارية؛
- العمل عن طريق ممارسة المساءلة أمام المساهمين ويكون مسؤولا أمام أصحاب المصلحة المعنيين.

كما يعتبر مجلس الإدارة من أهم الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة باعتباره أداة أساسية في عملية الرقابة، فهو يمثل التقاطع بين المساهمين والمدراء، حيث يقوم مجلس الإدارة في إطار الحوكمة بالعمل على مساءلة المدراء نيابة عن

[1] مصطفى سليمان، المرجع السابق، ص55.

[2] SumairaJan&Mohi-ud-DinSangmi, The Role of Board of Directors in CorporateGovernance, Imperial Journal of Interdisciplinary Research (IJIR) Vol-2, Issue-5, ISSN: 2454-1362, 2016, pp 710-711.

المساهمين عن مستوى الاداء ومدى بلوغ الأهداف المسطرة، وهذا السبب الرئيسي لإعطاء استقلالية كافية لمجلس الإدارة ليكون قادرا على إضفاء الشرعية على قدرته على مراقبة ومتابعة المدراء.[1]

تجد الاشارة أنه، لا يوجد أسلوب موحد للحوكمة المؤسسية يمكن تطبيقه في مختلف الدول، وذلك نظرا لاختلاف طبيعة ونمط كل دولة سواء من الناحية الاقتصادية او من الناحية القانونية والاجتماعية وحتى الثقافية، إلا أن هناك مبادئ أساسية يمكن أن يستند إليها نظام الحوكمة، وهي مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فهذه المبادئ يمكن الاستناد عليها من طرف مختلف الدول في إصدار الإرشادات والتشريعات الملائمة لها من خلال تبنيها بما يتناسب وأوضاعها الداخلية[2]. كما تعتبر المرجع الأساسي لمبادئ الحوكمة في البنوك الموضوعة من طرف لجنة بازل.

فالمبادئ الصادرة عن منظمة (OECD) تمثل النواة الحقيقية لغرس وتبني قواعد وممارسات الحوكمة المؤسسية في جميع أشكال المؤسسات. لذا تعرضت هذه المبادئ لتعديل وتنقيح لمحارات الأحداث التي هزت كيان عديد المؤسسات العالمية، وكذا الأزمات المالية التي كان لها الاثر البليغ على الاقتصاديات العالمية والتي كان اخرها أزمة 2008. فهذه المبادئ ليست إلزامية التطبيق، لكن الالتزام بها بمثابة خطوة حقيقية لتحديد المسؤوليات والواجبات من خلال إحلال الإفصاح، المساءلة، المشاركة والعدالة.

[1] Wassila SAOUD & Kamel GASMI, The Reality of Application of CorporateGovernance in Algerian SMEs, El-Bahith Review, N 17,Algérie, 2017, p 51.

[2] عبدي نعيمة، مرجع سابق، ص 32.

المبحث الثاني:جودة المعلومات المالية وعلاقتها بالحوكمة

لم تعد المشكلة التي يواجهها صانعو القرار هي قضية توافر المعلومات، ولكن المشكلة تكمن في وفرة المعلومات، التي تتطلب فحصها من طرف صانعي القرار المناسب. يعتمد ذلك على جودة المعلومات المالية والمحاسبية المختارة لمقارنة البدائل المتاحة لاختيار القرار الأفضل.

المطلب الأول: جودة المعلومات المالية

تعتبر المعلومات بشكل عام المادة الأساسية لأي قرار ، والتي من خلالها يمكن تحقيق أهداف محددة تلبي رغبات وأهداف الدورة. وبناءا على وجهة النظر هذه فإن المعلومات المالية هي الأساس لأي قرار تتخذه منظمة ومدخلات الأموال هي العمود الفقري لتقدمها أو زوالها. في معظم الأحيان ، تشبه المعلومات البيانات الموجودة في البيانات الأولية ، وتصبح جاهزة لاتخاذ القرارات المناسبة بناءً على طرق معالجة محددة.

الفرع الأول: تعريف المعلومات

عند التطرق إلى مفهوم المعلومة بصفة عامة يقودنا ذلك إلى تعريف البيانات والمعرفة لارتباط هذه المصطلحات ببعضها البعض.

1- ماهية البيانات

هناك عدة تعاريف للبيانات أهمها :

"مجموعة من الرموز أو الكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه،حيث تمثل المواد الأولية التي تتم تشغيلها و ترتيبها ' و إدخال بعض العمليات عليها . بحيث يتم استخراج المعلومات [1]".

[1] كمال الدين الدهراوي،"نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"، مصر، 2007، ص 50.

ويمكن تعريف البيانات بأنها: "المواد الخام التي تعتمد عليها المعلومات، وتأخذ شكل أرقام، رموز، عبارات وجمل...الخ. لا معنى لها إلا إذا تمت معالجتها و ارتبطت مع بعضها بشكل منطقي مفهوم لتتحول إلى معلومات"[1].

2-تعريف المعلومات

هي كلمة مشتقة من كلمة علم INFORM وتعرف: " بأنها عبارة عن بيانات تمت معالجتها بغرض تحقيق هدف معين يقود إلى اتخاذ القرارات "، فهي مجموعة من البيانات المعالجة و المؤطرة والمنظمة والمترابطة والمعدة للاستخدام واتخاذ القرارات، هذه المعلومات هي التي تقودنا عادة إلى المعرفة وبذلك يضع المختصون المعلومات في مرتبة وسط بين البيانات من جهة والمعرفة من جهة أخرى[2] .

يمكن تعريف المعلومات كالتالي: " هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد المستقبلها، والتي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو التوقيع أو في القرارات التي يتم اتخاذها[3]".

نلاحظ من التعاريف السابقة، أنها مفاهيم نسبية، فما يعد معلومات لشخص معين قد يعتبره شخص آخر بيانات لا يمكن الاستفادة منها. ويستخدم معيار واحد للتمييز بين البيانات والمعلومات يتمثل في تحقيق الغرض من الاستخدام. فإذا كانت البيانات تحقق الغرض من استخدامها مباشرة فهي معلومات وإلا فهي بيانات.

[1] وهيبة غرارمي ،نظم المعلومات التوثيقية بالجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 15.

[2] وهيبة غرارمي ،المرجع السابق ، ص 16.

[3] إسماعيل محمد الشيد، "نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية"، الدار الجامعية للنشر، إسكندرية، بدون سنة نشر، ص 97.

الجدول رقم (1-1) يمثل الفرق بين البيانات والمعلومات

البيانات	المعلومات
1. تمثل أرقاما أو أعدادا غير مفسرة	1- تمثل أرقام أو أعداد مفسرة
2. تمثل مدخلات النظام	2- تمثل مخرجات النظام.
3. لا يمكن اتخاذ قرار فيها	3- يمكن اتخاذ قرار فيها.
4. أرقام غير تامة المعالجة	4- أرقام تامة المعالجة بواسطة النظام

المصدر: دحدوح تقي الدين، **تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار دراسة حالة وحدة بريد الجزائر –وكالة أم البواقي، 2011-2013**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية،جامعة أم البواقي 2013-2014،ص 10.

الفرع الثاني: جودة المعلومات المالية

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، حيث يمكن الاعتماد على التقارير المالية في اتخاذ القرارات إذا كانت المعلومات الواردة فيها ذات جودة. يقصد بمفهوم جودة المعلومات المالية: "تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات"[1].

كما تحدد مفاهيم جودة المعلومات المالية: "بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية".

ويقصد بمفهوم جودة المعلومة المالية:" هي مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها[2].

[1] عوض الله جعفر الحسين أبو بكر ، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والتقانة، السودان، مجلد 12 ،2011 ، ص 114.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009 ،ص54

الفرع الثالث: خصائص جودة المعلومة

فبما يلي نذكر الخصائص التي تجعل المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.

1- الخصائص الأساسية: و تتمثل في خاصيتين أساسيتين هما :

أ. الملائمة: يشير إلى العلاقة الوثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والغرض من تجميعها ، أي أن هناك علاقة منطقية بين المعلومات والقرار المدروس و يمكن تحقيق هذه الميزة من خلال[1]:

- ✓ التوقيت الزمني المناسب: يعني يجب توفر المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة حتى لا تفقد قيمتها .
- ✓ القيمة التنبؤية: أي تكون للمعلومة المحاسبية قدرة تنبؤية بالمستقبل أي تستخدم في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة المدى.
- ✓ القيمة الرقابية: وهو أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الإستخدام في الرقابة والتقييم .

ب. الثقة: تعرف على أنها ثقة ومصداقية المعلومات المتاحة وبالتالي إشكالية الاعتماد عليها، و يمكن تحقيق هذه الأخيرة من خلال :

- ✓ صدق التعبير: وهو أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمنية وخالية من أي تلاعب.
- ✓ قابلية التحقق: و هو قدرة الوصول إلى نفس النتائج من قبل عدة أشخاص.

2. الخصائص الثانوية: و تتعلق بـ[2]:

أ. الثبات: أي الثبات في استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومة المحاسبية من فترة لأخرى، و إذا دعت الحاجة إلى التغيير فيجب أخذ ذلك بعين الإعتبار من قبل المستخدم.

---

[1] ناجي بن يحي، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2013/2012، ص 44.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009 ،ص ص 23-25.

ب. قابلية المقارنة: يعني الإتساق في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى لكي يتمكن مستخدمي القوائم المالية من مقارنة نتائج أعمال على مر الزمن.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

لتحديد الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية والمالية، يجب أولا تحديد عناصر منفعة المعلومات المحاسبية والمالية، وهذا لكي يعلم بأن للخصائص النوعية المحاسبية والمالية دور مهم جدا لكافة مستويات القرار.

الفرع الأول: عناصر منفعة المعلومات المحاسبية والمالية

تهدف المعلومات المحاسبية إلى زيادة المعرفة لدى مستخدميها فهي تطلب وفقا لجودتها وملائمتها لعملية صنع القرار، فجودة المعلومات من أهم العوامل التي ينظر إليها عند العرض والطلب على المعلومات المحاسبية.

جودة المعلومات المحاسبية المتاحة لمتخذ القرار تؤثر بدرجة كبيرة على جودة القرار الذي يتخذه فكلما زادت درجة جودة المعلومات كان اختيار متخذ القرار أفضل والعكس صحيح، حيث تزيد المعلومات من رصيد المعرفة لدى متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات، وعليه فإن عملية اتخاذ القرارات والمعلومات عنصران مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون أخذ آلاخر،فعملية اتخاذ القرار تتعتمد علسما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات[1].

تتوزع أنواع المعلومات المحاسبية وأنواع القرار ومستويات الادارة في المؤسسة، حيث أن هناك حاجة حقيقية للمعلومات المحاسبية عند كل مستوى من مستويات اتخاذ القرار، سواء القرار التشغيلي أو التكتيكي أو الاستراتيجي، وعند كل وظيفة من الوظائف ألأساسية للمؤسسة (التمويل، الأفراد، التسويق، إلانتاج)، وكذلك عند كل مستوى من

[1] قمان عمر،باكرية علي، أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة تحليلية– مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد:04 / العـدد: 01، ص 129.

مستويات الادارة في المؤسسة العليا، الوسطى، التشغيلية). فال يمكن اتخاذ أي قرار إلا بالاعتماد على المعلومات المحاسبية، عملية انتقال المعلومات والقرارات على مستوى كل وظيفة من وظائف المؤسسة ومستويات القرار فيها[1].

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ، ولكي يتم اختيار الطريقة المحاسبية المقبولة ومقدار ونوع المعلومات التي يتم الافصاح عنها والصيغة التي يتم عرض المعلومات بها فإنه يلزم دائما تحديد البديل الذي يقدم أكثرا المعلومات إفادة لأغراض اتخاذ القرار، بصفة عامة يمكن القول أن الخصائص التي تحدد ما إذا كانت المعلومات الناتجة عن تطبيق بديل محاسبي معين أكثر أو أقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات هي خاصيتان رئيسيتان هما: [2]

- ملائمة المعلومات؛
- إمكانية الاعتماد على المعلومات، أو درجة الثقة فيها.

من ناحية أخرى نجد أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية لهذه المعلومات (الملائمة والثقة)، وإنما يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)، ففائدة المعلومات لمتخذي القرارات تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي سيواجهها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات السابقة التي تتوافر له ...الخ.

ينبغي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أن تستجيب بشكل كبير لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، فالمعلومات المحاسبية ينبغي أن تكون خالية من تحيز الذين يقومون بإعدادها مع ضرورة أن تعكس الواقع الاقتصادي. ويمكن تحديد أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المحاسبية في الشكل الآتي: [3]

---

[1] قمان عمر،باكرية علي، المرجع السابق، ص 129.

[2] المرجع نفسه، ص 130.

[3] حنان قسوم، اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية –دراسة تطبيقية–مجلة مجاميع المعرفة/ رقم: 05 ،العدد أكتوبر2017، جامعة سطيف 1 ،الجزائر، 2017، ص 70.

الشكل رقم (1-3) يمثل أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المحاسبية

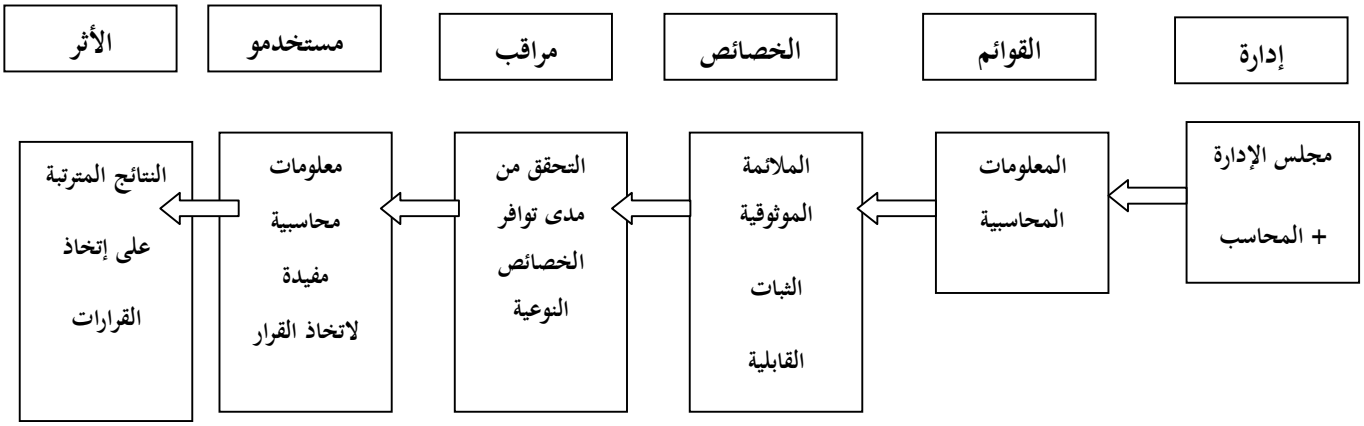

المصدر: حنان قسوم، اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية -دراسة تطبيقية-مجلة مجاميع المعرفة/ رقم: 05 ،العدد أكتوبر2017، جامعة سطيف 1 ،الجزائر، 2017، ص 70.

المطلب الثالث: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المالية والمحاسبية

أهم دافع للزيادة الأخيرة في الاهتمام بتطبيقات حوكمة الشركات هو إستعادة ثقة المتداولين في سوق الأوراق المالية الذي تأثر بالانهيار المالي الذي أثر على العديد من الشركات، ويرجع ذلك أساسًا إلى المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية لهذه الشركات. الشركات غير دقيقة.

لذلك فإن أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يصاحبه ضرورة إعداد البيانات المالية وفق مبادئ ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها بشكل عام ، ويتم توفير هذه القوائم باستقلالية تامة. في إبداء الرأي الحيادي في هذه القوائم .. من المراجعين. توفير معلومات عالية الجودة يمكن لمستخدميها الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية وفي ما يلي نقدم مجموعة من الآليات التي تعتمد عليها حوكمة الشركات في التأثير على جودة المعلومات المحاسبية و هي:[1]

[1] ثامر نويوة، عز الدين مومو، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (عينة لمجموعة شركات ومحافظي حسابات في ولاية المسيلة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2018-2019، ص 22.

1. المساءلة و الرقابة المحاسبية

ويعني هذا ضرورة قيام المساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة، والذين يتعين عليهم توفير البيانات والمعلومات اللازمة لأن المساهمين لديهم المسؤولية والحق باعتبارهم ملاكا. وقد أشارت المعايير الموضوعة من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003 والخاصة بحوكمة الشركات إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة.

2. الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية و المراجعة:

إن نجاح وفعالية تطبيق الحوكمة يتطلب الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ، أو العمل على وضع معايير محاسبية مكيفة، بحيث يكون الإطار العام لها هو المعايير الدولية غير أنها تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي للبلد.

3. دور المراجع الخارجي:

للمراجع الخارجي دور مهم و فعال في إنجاح حوكمة الشركات لأنه يقلص أو يقضي على التعارض بين المساهمين و الإدارة، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتواة بالقوائم المالية. فالمراجع الخارجي يضفي ثقة ومصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات السابقة من حيث مصدرها الأولي من أطروحات الدكتوراه والماجيستير والماستر أكاديمي، المجلات العلمية المتخصصة، الدوريات العلمية والمؤتمرات العلمية والتي عالجت بعض جوانب الموضوع، فيما يلي مجموعة من الدراسات السابقة مرتبة ترتيبا زمنيا تنازليا من الأحدث إلى الأقدم.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى : سميحة بلجودي، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية –دراسة حالة شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2016-2017.

هدفت هذه الدراسة بإبراز إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية باعتبارها تحل العديد من المشاكل التي تواجهها الشركات بشكل عام و المشاكل المالية بشكل خاص ومن بينها فقدانلاالثقة والمصداقية في المعلومات المالية شركات الوطنية.

وهذا من خلال تقييم درجة الالتزام بمبادئ الحوكمة في شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة، و كذا آلياتها والتي تتمثل في المراجعة الداخلية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المالية، بحيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ما ينعكس على مستوى جودة المعلومات المالية

نتائج الدراسة :

. تطبيق حوكمة الشركات يحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل العديد من المشاكل التي تواجه الشركاتبشكل عام و بشكل خاص المشاكل المالية و أهمها فقدان الثقة و المصداقية في المعلومات المالية و المحاسبية.

. تساهم حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية و المحاسبية من خلال آلياتها و أهمها المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و مجلس الإدارة و لجنة المراجعة.

. شركة مطاحن الحضنة تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بدرجة كبيرة و هذا لإضفاء المصداقية و الشفافية لدى الأطراف ذات العلاقة مع الشركة.

. نتيجة التزام شركة مطاحن الحضنة بمبادئ الحوكمة كان هناك أثر على مصداقية نشاط الشركة.

. الشركة محل الدراسة هي شركة مساهمة ذات رؤوس أموال عمومية و في ظل تبني الجزائر نظام مالي محاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الذي يهدف إلى زيادة جودة المعلومات المالية و المحاسبية و هنا تكمن أهمية حوكمة الشركات.

طبيعة الدراسة : دراسة حالة

أداة الدراسة: مجموعة من البيانات و المعلومات المحصل عليها سواء من طرف مصالح الشركة على شكل تقارير و قوائم مالية، أو إجابات على أسئلة خاصة بمقابلات مع مسؤولي الشركة.

الدراسة الثانية: عمر يوسف عبدالله الحياري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

وقد كشفت الدراسة عن أن آليات الحوكمة الأربع مجتمعة وكذلك كل منها على إنفراد أثر ذو دلالة إحصائية على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، ولكن مع وجود تفاوت في مدى هذا الأثر إذ جاءت الآلية الرابعة (الإفصاح والشفافية) في المركز الأول، في حين جاءت الآلية الثالثة (إدارة المخاطر) في المركز الرابع.

أداة الدراسة : الاستبانة،

مجتمع الدراسة : تكون من ثلاث فئات تمثلت بالوسطاء الماليون والمدراء الماليون ومدققي الحسابات الخارجيون،

عينة الدراسة : تمثلت في 125 مفردة

الدراسة الثالثة: إلهام سنوساوي، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة بعض الشركات الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، **جامعة فرحات عباس –سطيف–** 2015-2016

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المدروسة بتطبيق آليات حوكمة الشركات وقياس أثر تطبيق هذه الآليات على جودة التقارير المالية، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة لقياس جودة التقارير المالية على مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات، وقد أظهر تحليل البيانات لهذه **الدراسة مجموعة من النتائج تمثلت في:**

–فيما يتعلق بحرص الشركات بتطبيق آليات الحوكمة، فاتضح خلال نتائج التحليل الإحصائي أن الشركات محل الدراسة تلتزم بتطبيق آليات الحوكمة، كما أن آراء مفردات مجتمع الدراسة كانت أغلبها موافقة، في حين مثلت الفئة غير الموافقة من مفردات الدراسة نسبة ضئيلة جدا، مما يؤيد الحكم العام على هذا البعد، كما أن نتيجة اختبار الفرضيات أثبتت أن شركات مجتمع الدراسة تلتزم بتطبيق الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات؛

–من خلال آراء مفردات مجتمع الدراسة تم استنتاج أن الشركات محل الدراسة تحرص على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية لتحقيق الجودة في تقاريرها المالية، وهذا يدل أنها تعمل على تقديم معلومات دقيقة تصور الواقع الحقيقي لمركز الشركة المالي مما يزيد من درجة الوثوق في التقارير المالية لاستخدامها ف اتخاذ القرار المناسب.

كما تحاول الشركات تقديم تقارير مالية ملائمة وبصفة حيادية حتى يتمكن كافة مستخدميها من اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب؛

– تحقيق جودة التقارير المالية يعتمد على توفير مجموعة من الخصائص الضرورية في المعلومات المالي.

أدوات الدراسة: الاستبيان، المقابلة الشخصية،

عينة الدراسة: قد بلغ حجم عينة الدراسة 83 مفردة، وتم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة، وتم استرجاع منها 65 استبيان، وبعد فحص الاستبيانات تم استبعاد 09 استبيانات.

الدراسة الرابعة : مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، جامعة الحاج لخضر – باتنة ،2013،

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية. من أجل تحقيق ذلك، سنناقش مفهوم حوكمة الشركات وأهدافها وكذلك المبادئ التي تستند إليها. وبينت كيف تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدافع أساسي لتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وإحكام الرقابة عليها من خلال تحقيق المساءلة والرقابة، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتفعيل دور كل من مراجع الحسابات الخارجي والداخلي ولجان المراجعة لتحقيق الإفصاح والشفافية في هذه المعلومات والارتقاء بمستوى جودتها.

المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية

1. دراسة (Tore , 2015)بعنوان:

« Recognition of corporate governance principles in Turkish legislation and their impact on the influx of foreign equity capital into Turkey »

تهدف الدراسة إلى تقييم ما إذا كان تنفيذ إصلاحات القانون التجاري التركي في حوكمة الشركات سيكون له تأثير على محاولات تركيا لجذب المزيد من مستثمري الأسهم المرتبطين في سوق رأس المال التركي. في ظل عدم وجود معلومات عن النسبة المئوية لحقوق التحكم في الأسرة ، فإن قلة توافر المعلومات وضعف الشفافية في السوق التركي هي الاهتمامات الرئيسية للمستثمرين ، والتي تعد أحد الجوانب الأساسية لاتخاذ قرارات الاستثمار.

وأوصت الدراسة إلى أن السوق التركي يجب أن يركز على الشفافية والمساءلة لتقليل مخاطر الاستثمار ، بدلاً من التركيز فقط على الربحية ، والتركيز على تطبيقات الحوكمة التي يمكن أن تقلل من المخاطر الناجمة عن عدم الثقة في

بيئة الاستثمار. تظهر النتائج أن تشريعات حوكمة الشركات كان لها تأثير على جذب الاستثمار الأجنبي إلى السوق التركية وتعزيز ثقتهم وإدراكهم للسوق التركي.

2. دراسة Voara Andriamasy (2008)

L'IMPACT DES MECANISMES DE GOUVERNANCE SUR LA L'INFORMATION COMPTABLE PERTINENCE DE

الهدف من هذه الدراسة هو قبل كل شيء الحصول على فهم أفضل للعواقب وبشكل أكثر تحديدًا ، هناك سببان رئيسيان إلى دراسة تأثير الحوكمة الشركة على أهمية البيانات المحاسبية. أولا في هدف التقييم للشركة ، فائدة البيانات المالية التي تنتجها المتخصصين في المحاسبة ، يبدو أنه تم تقليله لصالح البيانات سوق الأوراق المالية. ثانيًا يتمثل في الرابط بين آليات الحوكمة وأهمية البيانات المحاسبية.

في هذه الدراسة ، قام الباحث بتتبع تطور أهمية وجودة المعلومات المالية والمحاسبية بين عامي 2000 و 2003 لـ 114 شركة كندية من تقنية عالية للوهلة الأولى ، سمحت له دراسة الارتباط بذلك لاحظ هذا التطور. ثم تطبيق نموذج التقييم أثبت أساس Ohlson(1995) للعينة صحة هذه الملاحظة الأولى. لا يبدو أن ثقة المستثمر في المعلومات المالية وبالتالي المزيد والمزيد من استعادة بين عامي 2000 و 2003. وجد الباحث في وقت لاحق يبدو أن متغيرين للحوكمة من الدراسات السابقة تؤثر بشكل فعال على تطور الصلة المحاسبية والمالية.

3. دراسة Louiza MEHAR

RÉSULTATS GOUVERNANCE D'ENTREPRISE ET GESTION DES COMPTABLES: CAS DES COMPAGNIESALGÉRIENNES D'ASSURANCE

الهدف من هذه المقالة هو التحقق من تأثير الآليات إجراءات الحوكمة الداخلية على أهمية البيانات المحاسبين من جهة، وموثوقية المعلومات المالية من جهة أخرى. و تأثير خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس في الإدارة ، ازدواجية مهام الرئيس التنفيذي عام ، وجود لجنة تدقيق ...) وهيكلية الملكية (نوع الرقابة) على إدارة النتائج المحاسبين (مقاسة من

الاستحقاقات). التحاليل تؤكد الإحصائيات عدة فرضيات وتشير إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة النتائج وبعض آليات الحوكمة.

4. دراسة Ali Mezghani, Ahmed Ellouze –2011–

Qualité De L'information Financière Gouvernement De L'entreprise Et

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة تأثير بعض خصائص مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية المنشورة من قبل عينة من 58 شركة تونسية مقيدة وغير مدرجة BVMT على مدى عامين من 2003 إلى 2004، لهذا قام الباحث بربط جودة المعلومات المالية حسب حجم المجلس الإدارة ، ووجود أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين في مجلس الإدارة ، وفصل أدوار رئيس المجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة ومتغيرين آخرين هما تركيز الملكية وجودة التدقيق. تمكن الباحث من تحديد ذلك فقط بوجود مدراء خارجيين في مجلس الإدارة فيبدو أن الإدارة لها تأثير على جودة المعلومات المالية ، والخصائص الأخرى لا يبدو أن لها أي تأثير على جودة التقارير المالية.

نتائج هذا التحليل تكشف فقط عن وجود مديرين خارجيين في مجلس الإدارة له تأثير إيجابي وهام على جودة المعلومات الكشف المالي. لا يبدو أن الخصائص الأخرى لمجلس الإدارة تمتلك تأثير على جودة المعلومات المالية فيما يتعلق بجودة المراجعة وتركيز الملكية ، فقد تبين أن الجودة التدقيق له تأثير إيجابي وهام على جودة المعلومات المالية أثناء تركيز الملكية له تأثير سلبي وهام على جودة المعلومات المالي.

ومع ذلك ، مثل أي عمل بحثي ، فإن هذا العمل له حدود معينة ، خاصة بالنسبة للأوامر. المنهجية.

أولاً، قد يؤدي صغر حجم العينة إلى تحيز في تقدير المستحقات متوفر. في هذه الحالة، نماذج تقدير الاستحقاقات التقديرية فشل في استخراج كافة التعديلات المحاسبية غير التقديرية.

بالإضافة إلى ذلك ، أدرك الباحث أن عدم الدقة المتأصل في بعض مقاييس متغيرات الدراسة وبالتالي ، يجب إجراء البحوث السابقة من أجل تصميم المزيد موثوقة وقادرة على توليد نتائج أكثر صلة بالسياق التونسي.

المطلب الثالث: أوجه الاستفادة وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تعتبر الدراسة الحالية في مجملها إمتداد للدراسات السابقة التي تناولت موضوع حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المالية، لكنها تتميز عنها من حيث أنها لم تقتصر على بحث الإطار المفاهيمي للحوكمة وهو ما ركزت علية معظم الدراسات السابقة بل تعدت في نطاقها لإبراز مفهوم جودة المعلومات المالية .

أوجه الاستفادة ومميزات الدراسة الحالية

تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في عدة أمور من أهمها:

- تحديد المعالم النظرية للدراسة الحالية.
- تحديد المتغيرات المناسبة للدراسة.
- الاستعانة في صياغة مشكلة الدراسة وتعيين ميادينها وأبعادها، وفي إثراء المشكلة بالعودة إلى الأصول النظرية، والنتائج السابقة.
- تفادي العوائق المنهجية التي واجهت الباحثين السابقين.
- اختيار أداة الدراسة الملائمة الذي ساعدتنا الدراسات السابقة في اختيارها .
- تحديد المنهج المناسب للدراسة.
- التعرف على الإجراءات المناسبة للدراسة.
- التعرف على نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للدراسة.

- استفادت الدراسات الحالية من الدراسات السابقة في الحصول على المراجع اللازمة وصياغة دقيقة لعنوان الدراسة وهو دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية.
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة الملائم وهو المنهج الوصفي التحليلي نظرا لتناسب المنهج مع طبيعة الدراسة التي تعتمد على العلاقة بين متغيرات كيفية .

- استفادت الدراسة الحالية من توظيف توصيات ومقترحات الدراسات السابقة في دعم وتكوين مشكلة الدراسة.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار العام لمتغيرات الدراسة بِداية من تسليط الضوء على المفاهيم النظرية لِكل من حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية ،والوقوف على الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات من خلال تبنيها كآلية لتحقيق جودة المعلومة المالية ، كما تناولنا مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي استفدنا من خلالها للوصول إلى هدفنا من خلال هذه الدراسة وهذا كله سنحاول تسليطه عل الدراسة التطبيقية في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد

استنادا إلى ما جاء في الجانب النظري، وتدعيما لمعلوماتنا واستكمالا للإجابة عن الإشكالية المطروحة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب الميداني من أجل تسليط الضوء على أهم الطرق والوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة الجزائرية من أجل البقاء، الاستمرار و التأقلم الذي اصبح الزاميا في ظل محيط متقلب، معقد ومضطرب و غير متأكد في بعض الأحيان.

وقد تم اختيار مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، التي تنشط عبر عدد معين من ولايات الوطن في مختلف النواحي الغرب.

ولمحاولة الإجابة عن الإشكالية وتفصيل الدراسة التطبيقية بما يخدم البحث، قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث أجزاء

- الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية.
- تحليل بيانات العينة المتعلقة بالدراسة.
- تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

حتى نتمكن من الربط المنطقي بين الإطار النظري والتطبيقي لدراستنا، يتوجب علينا إتباع منهجية ملائمة، لذلك نحاول من خلال هذا المبحث توضيح الأسس المنهجية الواجب تبنيها من أجل الإحاطة الجيدة بطبيعة الموضوع.

المطلب الأول : العينة المتعلقة بالدراسة

جرى اختيار العينة المتعلقة بالدراسة على مجموعة من المؤسسات الجزائرية في ولايات الغرب الجزائري ، اخترنا مؤسسات من الغرب الجزائري من ولاية تلمسان ولاية وهران ولاية سيدي بلعباس، عين تيموشنت، المؤسسات مختلفة الاحجام و متعددة النشاطات، موزعة في الجدول على النحو التالي :

الفرع الاول : المنهج المستخدم وعينة الدراسة ومجالاتها

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من منهج الدراسة و بالإضافة إلى عينة الدراسة ومجالاتها.

أولا : المناهج المستخدمة في الدراسة.

إن أي بحث علمي لا يمكن أن يصل إلى النتائج المرغوبة منه دون السير وفق منهج واضح يتم من خلاله دراسة المشكلة محل الدراسة، ويقصد بالمنهج : "مجموعة من القواعد العامة التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة العلمية، فهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة، والمناهج أو طرق البحث عن الحقيقة تختلف باختلاف المواضيع"، كما يمكن تعريفه بأنه " نوع التصميم الذي يختاره الباحث لدراسة مشكلة معينة[1]".

و قد اعتمدنا في دراستنا هذه على أحد أكثر مناهج البحث العلمي استخداما وهو المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف على أنه ذلك " المنهج الذي يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي

[1] محمد عبيدات وآخرون " منهجية البحث العلمي: الفوائد،المراحل والتطبيقات"، دار وائل للنشر،عمان، الطبعة الثانية 1999 ، ص46

تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة ومن خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها ويشمل هذا المنهج أكثر من طريقة منها طريقة المسح أو الحصر وطريقة دراسة الحالة[1]".

إن استنادنا على المنهج الوصفي في هذه الدراسة، يعود إلى إشكالية الدراسة وفرضياتها حيث تتماشى وهذا المنهج الذي يسمح بوصف خصائص عينة الدراسة ومتغيراتها، إضافة إلى دراسة الارتباط بين المتغيرات وتجميع البيانات عن الظاهرة محل الدراسة، كما يقوم بوصف للنتائج المتوصل إليها وتفسيرها.

الفرع الثاني: عينة الدراسة.

حرصا منا على دقة النتائج التي سوف نحصل عليها، فضلنا اختيار عينة الدراسة بطريقة غير عشوائية، حيث قمنا بتوزيع الاستبيان على 10 مؤسسات منها إقتصادية وعمومية وخدماتية، ، وعليه فان عينة الدراسة تتكون من 35 محاسب ومسير مالي، وقد تم اختيار هذه المجموعة من المؤسسات (سونلغاز، الادارة المحلية، صندوق الضمان الاجتماعي للاجراء (CNAS)، صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)، التأمينات (SAA -CAAT)، الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)، بنك الخليج، بنك سوسيتي جينرال.

الفرع الثالث: حدود الدراسة.

المجال المكاني : تم اختيار مجموعة عشوائية من المؤسسات لإجراء دراستنا بولاية عين تموشنت، ، والتي بدورها تتوفر على عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية والعمومية والمالية والخدماتية.

المجال الزمني : ويتمثل في الفترة الممتدة من تاريخ مباشرة العمل الميداني إلى غاية جمع كل البيانات وتحليلها، تم الخروج بإجابات عن كل التساؤلات المطروحة وبالتالي تأكيد أو نفي الفرضيات الموضوعة في الدراسة. وعموما فقد استغرقت هذه الفترة حوالي ثلاثة أشهر.

[1] محمد العناوي ، محمد مبارك، " البحث العلمي أسس وطريقة كتابته "، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة 1996، ص 30

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

****الإطار المنهجي للدراسة**

1. منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الاستعانة ببرنامج (*SPSS V.23*) من أجل معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية، وبالتحديد فقد قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الارتباط "سبيرمان" من أجل معرفة درجة الارتباط والعلاقة بين متغيرات الدراسة.

- اختبار "ألفا كرونباخ" لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

- النسب المئوية والتكرارات، وذلك من أجل معرفة تكرار فئات المتغيّر المراد تحليله والمساعد في وصف عيّنة الدراسة.

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك من أجل معرفة مستوى أهمية كل متغير لدى عينة الدراسة.

2- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين والإداريين في قسم المالية الذين يعملون في مجموعة من المؤسسات الجزائرية، وذلك لسنة 2020 حيث يقدر عدد المؤسسات 09 متواجدة بولاية عين تموشنت ، وبما أن الدراسة تتعلق بجودة المعلومات المالية والحوكمة فإن مجتمع الدراسة تمثل من خلال الاداريين من قسم المحاسبة والمالية.

لقد قمنا بتوزيع الاستبيان على 10. مؤسسات ،و اعتمدنا 35 استبيان للدراسة، والجدول التالي يوضح ما يلي:

الجدول رقم (2-1) عدد الاستبيانات المعتمدة في الدراسة

الاستبيان	العدد	النسبة%
الموزعة	35	%100
الصالحة للتحليل	35	%100

المصدر :إعداد الطالبين بالاعتماد على النتائج المحصلة من الاستبيان

أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم الاعتماد على الأدوات التالية للحصول على البيانات والمعلومات:

- ✓ **المصادر الثانوية:** تم استخدام مصادر متعددة للحصول على المعلومات الثانوية تمثلت في المراجع من مذكرات ومقالات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

* **المصادر الأولية:** لتحقيق هدف الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأوليّة من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة، وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي (غير موافق بشدّة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدّة)، بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية.

المبحث الثاني : تحليل بيانات العينة المتعلقة بالدراسة.

من أجل تحليل البيانان يتوجب علينا تشريح بيانات العينة و مقارنة النتائج المتوصل اليها من خلال مخرجات البرنامج .

المطلب الأول : تحليل البيانات المتعلقة بمحاور الاستبيان

قمنا باستخدام برنامج SPSS v23في عملية التحليل لملائمة هذا البرنامج للدراسة الحالية ولملائمته لحجم العينة كما اخترنا الطريقة التي استخدمها جل الباحثين في عرض وتحليل نتائج الدراسة.

وتكونت أداة الدراسة من جزئين رئيسيين:

الجزء الأول: ويتضمن البيانات الشخصية الخاصة بعيّنة الدراسة والمتمثلة في:

الجنس، السن، المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، الخبرة المهنية.

الجزء الثاني: وقسم إلى ثلاث محاور وهي:

- **التزام الشركات بالحوكمة:** وتم قياسه من خلال الفقرات من 1 إلى 23؛

- **جودة المعلومات المالية في الشركة:** وتم قياسه من خلال الفقرات من 1 إلى 8؛
- **الحوكمة وجودة المعلومات المالية:** وتم قياسه من خلال الفقرات من 1 إلى 7.

وتتراوح مدى الاستجابة من 1 إلى 5 حسب مقياس ليكرت الخماسي كالآتي:

غير موافق بشّدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشّدة
1	**2**	**3**	**4**	**5**

وقد تم تحديد مستوى الأهمية بالنسبة للمتوسطات الحسابية التي سوف تصل إليها الدراسة لتفسير البيانات على أساس المعيار التالي:

طول الفئة =(أعلى طول فئة – أدنى طول فئة في المقياس الخماسي)/ عدد الفئات

$$=(5-1)/\ 5 = 0.8$$

وعليه يكون المقياس المعتمد لاتخاذ القرار بالشكل التالي:

- ✓ منخفض جدا [1 – 1.8]
- ✓ منخفض [1.8 – 2.6[
- ✓ متوسط [2.6 – 3.4]
- ✓ مرتفع [3.4 – 4.2]
- ✓ مرتفع جدا [4.2 – 5]

- **صدق وثبات استمارة الاستبيان**

أولا: صدق الاستبيان

- **الصدق الظاهري:** ويقصد به التأكد من أن العبارات التي يحتويها الاستبيان تؤدي إلى جمع البيانات بدقّة، وقد تم عرض الاستبيان على هيئة محكّمين من ذوي الخبرة والاختصاص.

- **صدق المحتوى:** وهو صدق أو صحة الاستبيان، بحيث تم التأكد من أنّ مضمون العبارات شامل وذات وصف دقيق لمحاور الدراسة، بحيث تكون مفهومة وواضحة، وللتأكد من ذلك تم حساب الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط سبيرمان بين كل من عبارات محاور الاستبيان الواحدة والدرجة الكلية للمحور نفسه.

***1- نتائج الاتساق الداخلي لمحور* التزام الشركات بالحوكمة**

جدول رقم (2-2) : معامل الارتباط سبيرمان *لمحور* التزام الشركات بالحوكمة

	عبارات محور التزام الشركات بالحوكمة	معامل سبيرمان	القيمة الاحتمالية Sig
A1	هناك علاقة وطيدة بين أعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين والملاك وباقي أصحاب المصالح والمنظمات والهيئات المهنية والحكومية في شركتكم	***0,653**	***0,000***
A2	شركتكم تدار لفائدة أصحاب المصالح	***0300.-***	***0.872***
A3	كفاءة إدارة الشركة تتمثل في استغلالها لمواردها وإدارتها للمخاطر	****0.421***	***0.016***
A4	تنفيذ القرارات في مؤسستكم تكون استنادا إلى مجموعة القوانين والنظم التي من شأنها أن تساهم في اختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الجودة و التميز .	***0.769**	***0.000***
A5	توجد تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح المستثمرين وأهداف الشركة.	****0.813**	***0.000***
A6	تلتزم الشركة بالهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات	***0.853**	***0.000***
A7	تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات بشكل دوري ومنتظم	***0.670**	***0.000***
A8	تقوم لجان التدقيق بعمليات دون تدخل الادارة	***0.583**	***0.000***
A9	يوجد فصل بين الملكية والإدارة	***0.293***	***0.104***
A10	القانون المطبق في الجزائر يكفل حق المساهمين في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الادارة من خلال الجمعية العامة	***0.560**	***0.001***

A11	تطوير آليات مشاركة العاملين كيفية لتحسين الأداء	***0.641**	***0.000***
A12	تصميم هيكل فعال كفؤ للحماية من الإعسار المالي	****0.497***	***0.004***
A13	السماح لذوي المصالح للاتصال بحرية مع مجلس الإدارة	****0.574***	***0.001***
A14	تطبيق معايير أخلاقية عالية	****0,716***	***0.000***
A15	متابعة فعالية الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة	****0.745***	***0.000***
A16	مسائلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين	****0.685***	***0.000***
A17	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر القوائم الدالية بالقدر الكافي	****0.709***	***0.000***
A18	توفر الشركة معلومات الافصاح المالي في الوقت المناسب لجميع أصحاب المصالح	****0.648***	***0.000***
A19	تقوم الشركة بالإفصاح عن عناصر المخاطرة الجوهرية المتوقعة	****0.516***	***0.002***
A20	تعمل الشركة على استخدام موقعها الالكتروني لتعزيز الافصاح والشفافية وتوفير المعلومات	****0.646***	***0.000***
A21	يتم الافصاح عن حجم أسهم أعضاء مجلس الادارة	***0.319***	***0.075***
A22	يتم الافصاح عن مكافآت مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين	***0.299***	***0.096***
A23	يتم الافصاح عن جميع قرارات مجلس الادارة	****0,762***	***0,000***

*الارتباط دال عند 0.05

**الارتباط دال عند 0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*

يبين الجدول أعلاه معامل الارتباط سبيرمان لكل عبارة من عبارات محور التزام الشركات بالحوكمة والدرجة الكلية للمحور، والذي يوضّح أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05، وبالتالي يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

2- *نتائج الاتساق الداخلي لمحور* جودة المعلومات المالية في الشركة

الجدول رقم(2-3) : نتائج معامل الارتباط سبيرمان *لمحور* جودة المعلومات المالية في الشركة

	فقرات محور جودة المعلومات المالية في الشركة	معامل سبيرمان	القيمة الاحتمالية Sig
B1	تحرص الشركة على توفير معلومات مالية ذات مصداقية عالية	*0.742***	*0.000*
B2	تتميز المعلومة المالية الخاصة بالشركة بالملائمة والموضوعية	*0.723***	*0.000*
B3	تتوفر الشركة على نظام رقابة فعال يسمح بتوفير معلومات مالية ذات خصائص نوعية	*0.695***	*0.000*
B4	تحرص الشركة على توفير معلومات مالية تؤدي إلى تخفيض حالات عدم التأكد	*0.726***	*0.000*
B5	تعمل الشركة على توفير معلومات مالية قابلة للمقارنة	*0.799***	*0.000*
B6	ينتج نظام المعلومات المحاسبي في الشركة معلومات مالية قابلة للفهم من طرف مستخدميها	*0.871***	*0.000*
B7	تقدم الشركة معلومات مالية تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة	*0.775***	*0.000*
B8	توفر الشركة معلومات مالية لمتخذ القرار في الوقت المناسب	*0.809***	*0.000*

*الارتباط دال عند 0.05

**الارتباط دال عند 0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*

يبيّن الجدول أعلاه نتائج معامل الارتباط سبيرمان بين كل عبارة من عبارات محور جودة المعلومات المالية في الشركة والدرجة الكلية للمحور، والذي يوضح أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى المعنوية 0.05، ومنه يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

3- *نتائج الاتساق الداخلي لمحور* الحوكمة وجودة المعلومات المالية

الجدول رقم (2-4) : نتائج معامل الارتباط سبيرمان *لمحور* الحوكمة وجودة المعلومات المالية

	عبارات محور الحوكمة وجودة المعلومات المالية	معامل سبيرمان	القيمة الاحتمالية Sig
C1	يساعد تبني مبادئ الحوكمة في مؤسستنا على تعزيز خاصية الثبات للمعلومات المالية بما يساعد المستثمر على تحليل القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثمار المناسب	0.648**	0.000
C2	إن تحقق جودة المعلومة المالية لا يقتصر فقط على توفر خصائص المعلومات بل تشمل أيضا على مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التي اعدت هذه المعلومات وكذلك أساليب الرقابة المطبقة والمعايير المستخدمة	0.678**	0.000
C3	التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة	0.771**	0.000
C4	يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية	0.265	0.143
C5	التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات ينعكس إيجابا على أداء مؤسستنا	*0.667***	*0.000*
C6	تطبيق حوكمة الشركات يزيد من أهمية المعلومة المالية لما تتضمنه من مراعاة للجوانب القانونية والرقابية والارتقاء بالممارسات المحاسبية	*0.624***	*0.000*
C7	وجود لجان مراجعة مختلفة بمؤسستنا، يزيد من درجة الثقة في المعلومة المالية وبالتالي تحقيق الجودة في هذه المعلومات	*0.508***	*0.003*

*الارتباط دال عند 0.05

**الارتباط دال عند 0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*

يبيّن الجدول أعلاه نتائج معامل الارتباط سبيرمان بين كل عبارة من عبارات محور الحوكمة وجودة المعلومات المالية والدرجة الكلية للمحور، والذي يوضح أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى المعنوية 0.05، ومنه يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

ثانيا: ثبات الاستبيان

ويعني استقرار النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام أداة القياس عدة مرات، حيث تم استخراج معامل الثبات بالاعتماد على معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ لكل متغيّر من متغيّرات الدراسة ، وقد كانت النتائج موضحة كالتالي:

الجدول رقم (2–5) : نتائج ألفا كرونباخ

محاور الاستمارة	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
الاستمارة	**38**	**0.92**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*.

ويشير الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ قد بلغ **0.92** وهي نسبة محصورة بين المجال المسموح به 0.5 و 0.9 وبالتالي فهي نسبة جيدة تعكس ثبات أداة الدراسة.

المطلب الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة

أولا: عرض وتحليل نتائج محور البيانات الشخصية

1– الجنس:

الجدول رقم (2–6): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	15	43
أنثى	20	57
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*

2- السن:

جدول رقم (2-7) : **توزيع أفراد العينة حسب السن**

السن	التكرار	النسبة المئوية
اقل من30 سنة	05	15,6
من 30 سنة إلى 40 سنة	18	56,3
من 41 سنة إلى 50 سنة	06	18,8
أكثر من 50 سنة	03	9,4
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم (2-1) : توزيع أفراد العينة حسب السن

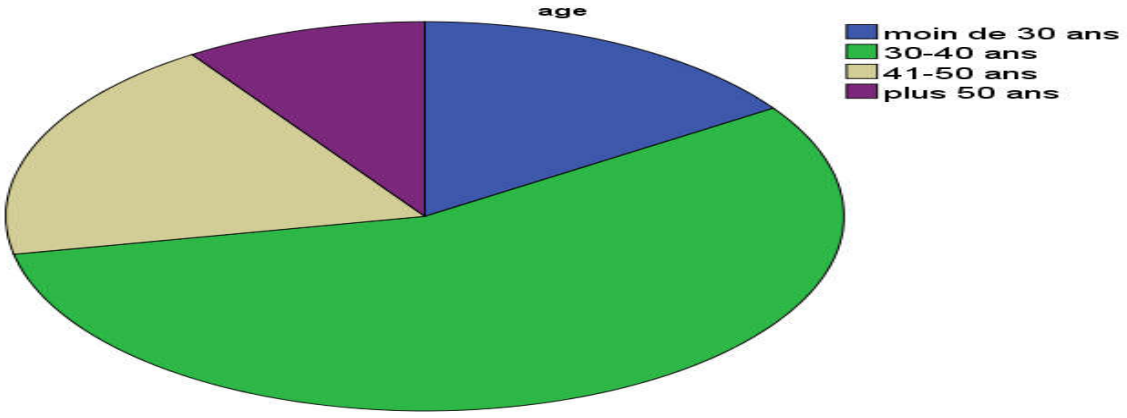

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

كما يظهر لنا أيضا أن توزيع أعمار أفراد العينة من فئة أقل من 30 سنة قد بلغت نسبتها 15,6%، وبنسبة 56,3% فئة من 30 الى 40 سنة وهي أعلى نسبة ، وهو ما يظهر أن فئة الشباب متواجدة بشكل كبير ، كما قدرت الفئة من 41 الى 50 سنة بنسبة 18,8% ، أما فئة أكثر من 50 سنة فقدرت نسبتها 9,4%.

3- المؤهل العلمي:

جدول رقم (2-8) : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	21	65,6
ماستر	08	25
ماجستير	0	0
دكتوراه	0	0
شهادة أخرى	03	9,4
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم (2-2) : أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية

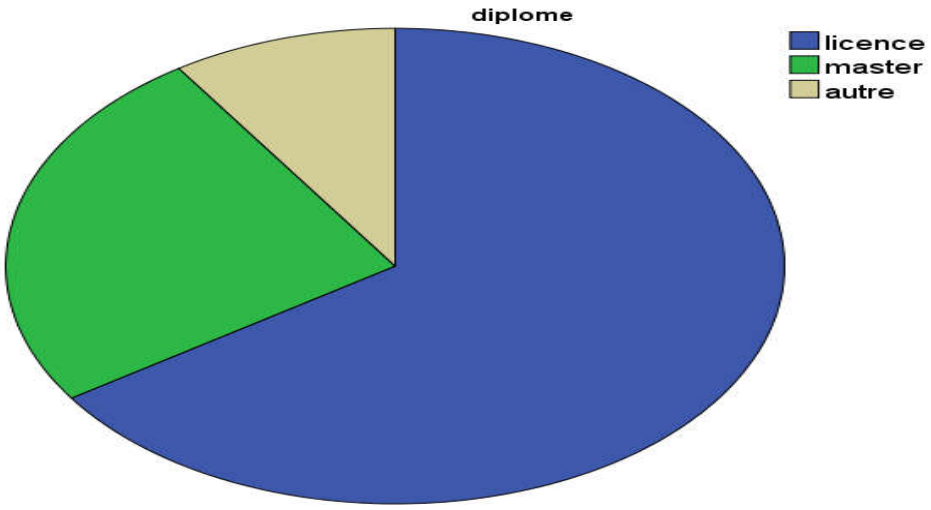

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة المستجوبين وما نسبتهم 65.6% حاصلين على شهادة الليسانس، وما نسبتهم 25% حاصلين على شهادة الماستر، أما المتحصلين على شهادات أخرى فبلغت نسبتهم 9.4%.

4- التخصص:

جدول رقم (2-9) : توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
تدقيق	00	00
مالية ومحاسبة	07	21,9
اقتصاد	12	37,5
إدارة أعمال	03	9,4
محاسبة وجباية	04	12,5
تخصص آخر	06	18,8
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

شكل رقم (2-3) : أفراد العينة حسب التخصص

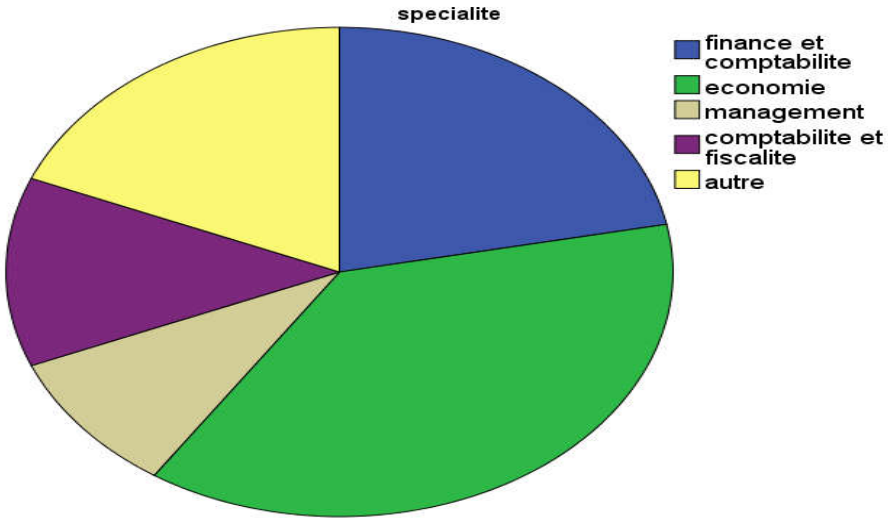

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

فيما يخص التخصص فنجد أن أغلب أفراد العينة هم من تخصص اقتصاد بنسبة 37,5%، وأفراد العيّنة ذات تخصص مالية ومحاسبة فيقدرون ب21,9% ، أما ذات تخصص محاسبة وجباية فنسبتهم 12,5%، وبالنسبة لذوي التخصصات الأخرى فنسبتهم بلغت 18,8%.

5- الوظيفة:

جدول رقم (2-10) : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
إطار	21	65,6
محاسب	06	18,8
مراجع داخلي	01	3,1
أخرى	04	12,5
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم (2-4) : أفراد العينة حسب الوظيفة

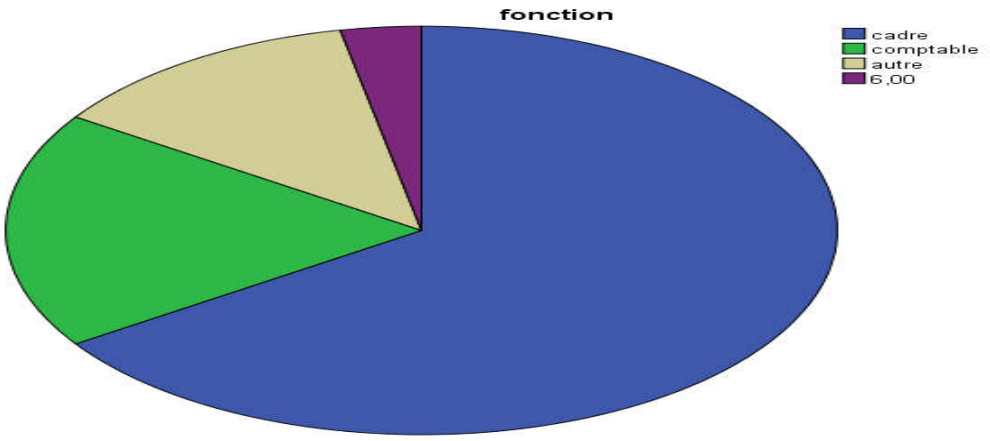

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة المستجوبين هم من الإطارات بنسبة 65,6% ، أما المحاسبين فنسبتهم 18,8%، في حين بلغ عدد المراجعين الداخليين ما نسبته 3,1%.

6- الخبرة المهنية:

جدول رقم (2-11): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	05	15,6
من 5 الى 15 سنة	17	53,1
من 16 الى 25 سنة	08	25
أكثر من 25 سنة	02	6,3
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم (2-5) : أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

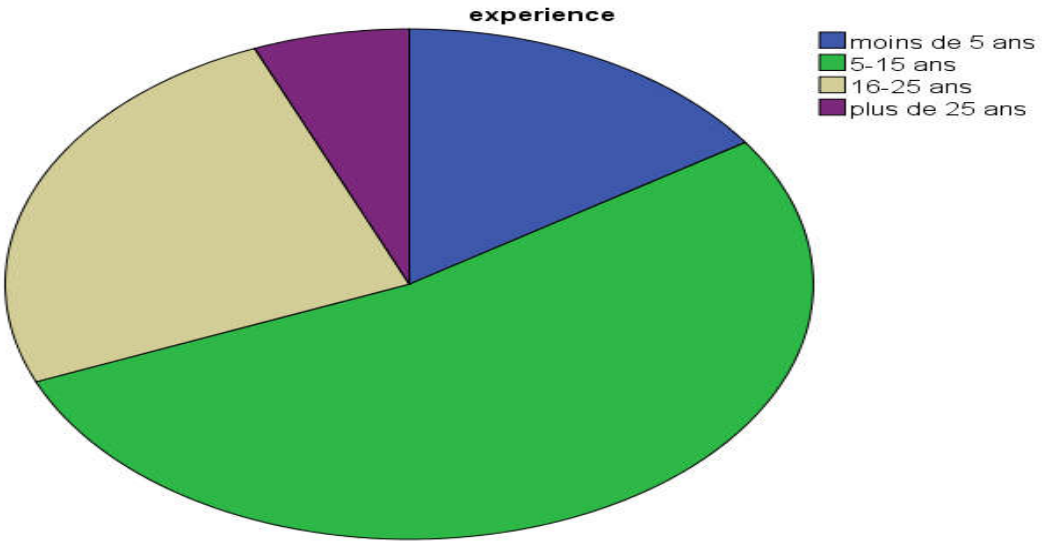

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يظهر لنا أن توزيع عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة من فئة أقل من 5 سنوات قد بلغت نسبتها 15.6%، وبنسبة 53.1% فئة من 5 إلى 15 سنة وهي أعلى نسبة ما يظهر أن أغلبية أفراد العينة المستجوبين هم ذوي خبرة مهنية ما بين 5 إلى 15 سنة، كما قدرت الفئة من 16 إلى 25 سنة بنسبة 25%، أما فئة أكثر من 25 سنة فقدرت نسبتها 6,3%.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج المحور الأول: التزام الشركات بالحوكمة:

1- عرض وتحليل محور التزام الشركات بالحوكمة

الجدول رقم (2-12) : تحليل أسئلة محور التزام الشركات بالحوكمة

العبارات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
	F	%	F	%	F	%	F	%	F	%
هناك علاقة وطيدة بين أعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين والملاك وباقي أصحاب المصالح والمنظمات والهيئات المهنية والحكومية في شركتكم	3	9,4	6	18,8	6	18,8	12	37,5	5	15,6
شركتكم تدار لفائدة أصحاب المصالح	9	28,1	7	21,9	8	25	7	21,9	1	3,1
كفاءة إدارة الشركة تتمثل في استغلالها لمواردها وإدارتها للمخاطر	1	3,1	8	25	5	15,6	13	40,6	5	15,6
تنفيذ القرارات في مؤسستكم تكون استنادا إلى مجموعة القوانين والنظم التي من شأنها أن تساهم في اختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الجودة و التميز .	2	6,3	5	15,6	2	6,3	13	40,6	10	31,3
توجد تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح المستثمرين وأهداف الشركة.	2	6,3	2	6,3	4	12,5	15	46,9	9	28,1

تلتزم الشركة بالهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات	3	9,4	4	12,5	2	6,3	14	43,8	9	28,1
تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات بشكل دوري ومنتظم	1	3,1	10	31,3	3	9,4	8	25	10	31,3
تقوم لجان التدقيق بعمليات دون تدخل الادارة	5	15,6	7	21,9	5	15,6	6	18,8	9	28,1
يوجد فصل بين الملكية والإدارة	4	12,5	10	31,3	9	28,1	6	18,8	3	9,4
القانون المطبق في الجزائر يكفل حق المساهمين في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الادارة من خلال الجمعية العامة	1	3,1	5	15,6	11	34,4	11	34,4	4	12,5
تطوير آليات مشاركة العاملين كيفية لتحسين الأداء	4	12,5	6	18,8	2	6,3	15	46,9	5	15,6
تصميم هيكل فعال كفؤ للحماية من الإعسار المالي	2	6,3	6	18,8	4	12,5	15	46,9	5	15,6
السماح لذوي المصالح للاتصال بحرية مع مجلس الإدارة	2	6,3	7	21,9	4	12,5	14	43,8	5	15,6
تطبيق معايير أخلاقية عالية	1	3,1	7	21,9	6	18,8	13	40,6	5	15,6
متابعة فعالية الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة	3	9,4	8	25	4	12,5	11	34,4	6	18,8
مسائلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين	2	6,3	5	15,6	7	21,9	13	40,6	5	15,6

يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر القوائم الدالية بالقدر الكافي	2	6,3	3	9,4	10	31,3	11	34,4	6	18,8
توفر الشركة معلومات الافصاح المالي في الوقت المناسب لجميع أصحاب المصالح	2	6,3	3	9,4	7	21,9	18	56,3	2	6,3
تقوم الشركة بالإفصاح عن عناصر المخاطرة الجوهرية المتوقعة	2	6,3	1	3,1	9	28,1	15	46,9	5	15,6
تعمل الشركة على استخدام موقعها الالكتروني لتعزيز الافصاح والشفافية وتوفير المعلومات	1	3,1	3	9,4	4	12,5	15	46,9	9	28,1
يتم الافصاح عن حجم أسهم أعضاء مجلس الادارة	6	18,8	4	12,5	6	18,8	10	31,3	6	18,8
يتم الافصاح عن مكافآت مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين	8	25	6	18,8	3	9,4	11	34,4	4	12,5
يتم الافصاح عن جميع قرارات مجلس الادارة	3	9,4	5	15,6	7	21,9	11	34,4	6	18,8

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*

يبيّن الجدول أعلاه أن معظم فقرات محور **التزام الشركات بالحوكمة** تم الإجابة عنها بنسب متفاوتة بين غير موافق، محايد، موافق وموافق بشدة، حيث بلغت نسبة الموافقة على العبارة **A1** 37.5% موافق و15.6% موافقين بشدة، والعبارة **A2** قدرت نسبة الموافقة لها 21.9 % بين موافق و 3.1 موافقين بشدة أما نسبة المحايدين فبلغت 25%، وبلغت نسبة غير الموافقين بشدة 28,1% و21,9% غير موافقين على هذه العبارة. في حين أن العبارة **A3** فبلغت نسبة الموافقة عليها 40,6% و15,6% موافقين بشدة، ونسبة غير الموافقين بلغت 25%. أما العبارة **A4** فقد حصلت على نسبة موافقة 40.6% بين موافقين و31.3 % موافقين بشدة، وما نسبته 6.3% أجابوا برأي محايد و 15.6% غير موافقين على هذه العبارة. أما فيما يخص العبارة **A5** فقد حصلت على نسبة موافقة 46.9% و28.1% موافقين بشدة، وقد بلغت نسبة الحياد 12.5% وعدم الموافقة ب 6.3%. كما سجلت العبارة **A6** نسبة موافقة قدرت ب 43.8% بين موافق و 28.1% موافق بشدة. هذا وقد سجلت العبارة **A7** نسبة موافقة تقدر ب 25% بين موافق و 31.3% موافقين بشدة، ونسبة 9.4% محايدين، أما عدم الموافقة فبلغت 31.3%. كما سجلت العبارة **A8** نسبة موافقة 46.9 % بين موافقين وموافقين بشدة ، وما نسبته 37.5% بين غير موافقين وغير موافقين بشدة على هذه العبارة. أما العبارة **A9** فسجلت نسبة موافقة قدرت ب 28.2% بين موافقين وموافقين بشدة ونسبة عدم موافقة بلغت 31.3%، وما نسبته 28.1% سجلت رأي محايد. في حين بلغت نسبة الموافقة على العبارة **A10** ما نسبته 46.9 % بين موافقين وموافقين بشدة، وما نسبته 34,4% كانت برأي محايد. والعبارة **A11** سجلت نسبة موافقة قدرت ب 46.9% و15.6% موافقين بشدة، ونسبة عدم الموافقة ب 18.8% و12.5% غير موافقين بشدة. أما العبارة **A12** فبلغت نسبة الموافقة عليها 46.9 %، في حين بلغت نسبة عدم الموافقة 25.1% بين غير موافقين وغير موافقين بشدة. وسجلت العبارة **A13** نسبة موافقة بلغت 59.4% بين موافق وموافق بشدة ونسبة عدم موافقة قدرت ب 21.9 %. هذا وسجلت العبارة **A14** نسبة موافقة قدرت ب 40.6% و15.6% موافقين بشدة، وما نسبته 25% بين غير موافق وغير موافق بشدة. أما العبارة **A15** فقد سجلت نسبة موافقة قدرت ب 53.2 % .

وفيما يخص العبارة **A16** فبلغت نسبة الموافقة عليها 40,6% و15,6% موافقين بشدة، ونسبة غير الموافقين بلغت 6,15%. أما العبارة **A17** فقد حصلت على نسبة موافقة 34.4% بين موافقين و18.8 % موافقين بشدة، وما نسبته 31.3% أجابوا برأي محايد. وبالنسبة للعبارة **A18** فقد حصلت على نسبة موافقة 56.3% و6.3% موافقين بشدة، وقد بلغت نسبة الحياد 21.9%. كما سجلت العبارة **A19** نسبة موافقة قدرت ب

46.9% بين موافق و 15.6% موافق بشدة. بينما سجلت العبارة **A20** نسبة موافقة تقدر ب 46.9% بين موافق و 28.1% موافقين بشدة، ونسبة 12.5% محايدين، أما عدم الموافقة فبلغت 9.4%. وسجلت العبارة **A21** نسبة موافقة بلغت 50.1 % بين موافقين وموافقين بشدة ، وما نسبته 31.3% بين غير موافقين وغير موافقين بشدة على هذه العبارة. أما العبارة **A22** فسجلت نسبة موافقة قدرت ب 46.9% بين موافقين وموافقين بشدة ونسبة عدم موافقة بلغت 18.8%، و25% غير موافقين بشدة، وما نسبته 9.4% سجلت رأي محايد. وبالنسبة للعبارة **A23** فحصلت على نسبة موافقة بلغت 53.2% بين موافق وموافق بشدة، ونسبة عدم الموافقة ب 15,6%، أما نسبة المحايدين لهذه العبارة فبلغت 21,9%.

2- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور التزام الشركات بالحوكمة

جدول رقم (2-13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور التزام الشركات بالحوكمة

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
A1	3,31	1,229	***17***	***متوسط***
A2	2,50	1,218	***23***	***منخفض***
A3	3,40	1,131	***12***	***مرتفع***
A4	3,75	1,244	***3***	***مرتفع***
A5	3,84	1,110	***2***	***مرتفع***
A6	3,68	1,281	***4***	***مرتفع***
A7	3,50	1,319	***7***	***مرتفع***
A8	3,21	1,475	***19***	***متوسط***
A9	2,81	1,176	***22***	***متوسط***
A10	3,37	1,008	***14***	***متوسط***
A11	3,34	1,310	***16***	***متوسط***
A12	3,46	1,163	***9***	***مرتفع***
A13	3,40	1,187	***13***	***مرتفع***
A14	3,43	1,105	***10***	***مرتفع***
A15	3,28	1,300	***18***	***متوسط***

A16	3,43	1,134	***11***	***مرتفع***
A17	3,50	1,107	***6***	***مرتفع***
A18	3,46	,9830	***8***	***مرتفع***
A19	3,62	1,008	***5***	***مرتفع***
A20	3,87	1,039	***1***	***مرتفع***
A21	3,18	1,401	***20***	***متوسط***
A22	2,90	1,444	***21***	***متوسط***
A23	3,37	1,237	***15***	***متوسط***
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي	***3,379***	***0,679***	**متوسط**	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*

حقق هذا المحور وسطا حسابيا عام بلغ 3,37 وهو ما يدل على الأهمية المتوسطة لمحور **التزام الشركات بالحوكمة** لدى أفراد العينة المستجوبين، وبانحراف معياري عام بلغ 0.679 وهو منخفض نوعا ما إذ يعكس درجة انسجام مقبولة في إجابات أفراد العيّنة. أما على مستوى الفقرات التي تقيس محور **التزام الشركات بالحوكمة**، فإن المتوسط الحسابي لها تراوح بين (2.50- 3.87)، وهذا ما يدل على أن فقرات محور **التزام الشركات بالحوكمة** تراوح بين أهمية منخفضة ومرتفعة لدى أفراد العينة المستجوبين، حيث جاءت العبارة **A20** في المرتبة الأولى كأعلى قيمة لمتوسطها الحسابي البالغ 3.87 وبانحراف معياري 1.039، أما فيما يخص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد كانت للعبارة **A2** وذلك بانحراف معياري بلغ 1.218 ومتوسط حسابي بلغ 2.50.

3- عرض وتحليل محور جودة المعلومات المالية في الشركة:

الجدول رقم (2-14): تحليل أسئلة محور جودة المعلومات المالية في الشركة

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
	F	%	F	%	F	%	F	%	F	%
B1	0	0	1	3,1	5	15,6	18	56,3	8	25
B2	0	0	4	12,5	2	6,3	20	62,5	6	18,8
B3	0	0	2	6,3	4	12,5	16	50	10	31,3
B4	0	0	0	0	5	15,6	18	56,3	9	28,1
B5	0	0	1	3,1	5	15,6	19	59,4	7	21,9
B6	0	0	4	12,5	4	12,5	15	46,9	9	28,1
B7	0	0	0	0	6	18,8	21	65,6	5	15,6
B8	0	0	0	0	7	21,9	18	56,3	7	21,9

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*

يبيّن الجدول أعلاه فقرات محور جودة المعلومات المالية في الشركة، حيث بلغت نسبة الموافقة على العبارة B1 درجة كبيرة 81.3% بموافق وموافق بشدة، وما نسبته 15,6% من المحايدين، والعبارة **B2** فقد قدرت نسبة الموافقة لها ب % 62.5 و 18.8% موافقين بشدة، أما نسبة المحايدين فبلغت 6.3%، في حين أن العبارة **B3** فبلغت نسبة الموافقة عليها % 81.3 بين موافق وموافق بشدة، أما العبارة **B4** فقد حصلت على نسبة موافقة تقدر ب 56.3%، و28.1% موافق بشدة، هذا وقد سجلت العبارة **B5** نسبة موافقة قدرت ب 81.3% بين موافق وموافق بشدة، في حين بلغت نسبة المحايدين لهذه العبارة ب 15,6%. أما بالنسبة للعبارة **B6** فقد سجلت نسبة موافقة قدرت ب 75% بين موافق وموافق بشدة، في حين بلغت نسبة المحايدين 12.5 %. وبالنسبة للعبارة **B7** فقد حصلت على نسبة موافقة بلغت 65,6% وما نسبته 18.8% من المحايدين، أما العبارة **B8** فقد سجلت نسبة موافقة بلغت 56.3% موافق و21,9% موافقين بشدة، وذات النسبة سجلت للرأي المحايد لهذه العبارة.

- **حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور جودة المعلومات المالية في الشركة**

جدول رقم (2-15) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور جودة المعلومات المالية في الشركة

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
B1	4,03	,739850	***3***	***مرتفع***
B2	3,87	,870670	***8***	***مرتفع***
B3	4,06	,840030	***2***	***مرتفع***
B4	4,12	,659910	***1***	***مرتفع***
B5	4,00	,718420	***5***	***مرتفع***
B6	3,90	,962500	***7***	***مرتفع***
B7	3,96	,594840	***6***	***مرتفع***
B8	4,00	,672020	***4***	***مرتفع***
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي	***3,996***	***0,570***	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*

حقق هذا المحور الخاص ب "جودة المعلومات المالية في الشركة" وسطا حسابيا عام بلغ 3.99 وهو ما يدل على الأهمية المرتفعة لمحور جودة المعلومات المالية في الشركة لدى أفراد العينة المستجوبين، وبانحراف معياري عام 0.570 وهو منخفض نوعا ما إذ يعكس درجة انسجام مقبولة في إجابات أفراد العيّنة. أما على مستوى الفقرات التي تقيس محور جودة المعلومات المالية في الشركة فإن المتوسط الحسابي لها تراوح بين (3.87- 4.12)، وهذا ما يدل على أن جميع عبارات محور جودة المعلومات المالية في الشركة ذات أهمية مرتفعة لدى أفراد العينة المستجوبين، حيث جاءت العبارة **B4** في المرتبة الأولى كأعلى قيمة لمتوسطها الحسابي البالغ 4.12 وبانحراف معياري 0.659، أما فيما يخص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد كانت للعبارة **B2** وذلك بانحراف معياري بلغ 0.870، وبمتوسط حسابي بلغ 3.87

4-عرض وتحليل محور الحوكمة وجودة المعلومات المالية

الجدول رقم (2-15): تحليل أسئلة محور الحوكمة وجودة المعلومات المالية

موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		
%	F	%	F	%	F	%	F	%	F	
6,3	2	46,9	15	28,1	9	9,4	3	9,4	3	C1
18,8	6	50	16	25	8	6,3	2	0	0	C2
18,8	6	62,5	20	15,6	5	3,1	1	0	0	C3
25	8	59,4	19	9,4	3	6,3	2	0	0	C4
37,5	12	43,8	14	15,6	5	3,1	1	0	0	C5
18,8	6	53,1	17	21,9	7	3,1	1	3,1	1	C6
28,1	9	56,3	18	12,5	4	3,1	1	0	0	C7

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*

يبيّن الجدول أعلاه فقرات محور "الحوكمة وجودة المعلومات المالية"، حيث بلغت نسبة الموافقة على العبارة **C1** . 46.9%، وما نسبته 28.1% من المحايدين، أما نسبة عدم الموافقة فبلغت 9,4%. والعبارة **C2** فقد قدرت نسبة الموافقة لها ب% 50 و18.8%، أما نسبة المحايدين فبلغت 25%، في حين أن العبارة **C3** فبلغت نسبة الموافقة عليها62.5% و18,8% موافقين بشدة، وما نسبته 15,6% أجابوا برأي محايد. أما العبارة **C4** فقد حصلت على نسبة موافقة تقدر ب 59.4% و25% موافق بشدة، هذا وقد سجلت العبارة **C5** نسبة موافقة قدرت ب 81.3% بين موافق وموافق بشدة، في حين بلغت نسبة المحايدين لهذه العبارة 15.6%، أما بالنسبة للعبارة **C6** فقد سجلت نسبة موافقة قدرت ب 71.9% بين موافق وموافق بشدة، في حين بلغت نسبة المحايدين 21.9 %، ونسبة عدم موافقة بلغت 3.1%. وبالنسبة للعبارة **C7** فقد حصلت على نسبة موافقة بلغت 56,3% و28.1% موافقين بشدة، وما نسبته 12.5% من المحايدين لهذه العبارة.

.

- **حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور جودة المعلومات المالية في الشركة**

جدول رقم (2-16): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور جودة المعلومات المالية في الشركة

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
C1	3,31	1,060	***7***	***متوسط***
C2	3,81	,8200	***5***	***مرتفع***
C3	3,96	,6940	***4***	***مرتفع***
C4	4,03	,7820	***3***	***مرتفع***
C5	4,15	,8070	***1***	***مرتفع***
C6	3,81	,8950	***6***	***مرتفع***
C7	4,09	,7340	***2***	***مرتفع***
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي	***3,88***	***0,516***	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات *spss v.23*

حقق هذا المحور الخاص بالحوكمة وجودة المعلومات المالية وسطا حسابيا عام بلغ 3.88 وهو ما يدل على الأهمية المرتفعة لمحور الحوكمة وجودة المعلومات المالية لدى أفراد العينة المستجوبين، وبانحراف معياري عام بلغ 0.516 وهو منخفض نوعا ما إذ يعكس درجة انسجام مقبولة في إجابات أفراد العيّنة. أما على مستوى الفقرات التي تقيس محور الحوكمة وجودة المعلومات المالية فإن المتوسط الحسابي لها تراوح بين (3.31- 4.15)، وهذا ما يدل على أن جميع عبارات محور الحوكمة وجودة المعلومات المالية ذات أهمية متوسطة إلى مرتفعة لدى أفراد العينة المستجوبين، حيث جاءت العبارة **C5** في المرتبة الأولى كأعلى قيمة لمتوسطها الحسابي البالغ 4.15 وبانحراف معياري 0.807، أما فيما يخص أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقد كانت للعبارة **C1** وذلك بانحراف معياري بلغ 1.060، وبمتوسط حسابي بلغ 3.31 .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بإنجاز الجزء التطبيقي لهذه الدراسة من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة حيث قمنا بإنجاز استبيان، وبناءا على المعلومات المستخرجة منه وطبقا لآراء العينة المستهدفة تمت معالجة الدراسة إحصائيا باستعمال برنامج SPSS 23 وتحليل النتائج للوصول إلي تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- معظم أفراد العينة يرون أن مبادئ حوكمة الشركات لها أثر إيجابي في تحقيق جودة التقارير المالية.
- وحسب الإجابات التي تحصلنا عليها في الاستبيان نرى بأنه لا تزال هناك معوقات في الجزائر تحول دون التطبيق السليم والشامل لحوكمة الشركات.

الخاتمة العامة

الخاتمـــــة

قمنا من خلال طرح موضوع أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية " دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية ،" معالجة إشكالية البحث التي تتناول " ما تأثير تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق معلومات مالية تتميز بالجودة، من خلال فصلين لهذه المذكرة بشقيها النظري و التطبيقي لأجل التمكن من معالجة مختلف جوانب الموضوع.

فقد بينا في الفصل الأول نشأة و تطور فكرة حوكمة الشركات ، تعريفها و خصائصها، محدداتها، مقوماتها، أبعادها، الأطراف الرئيسية فيها، آلياتها، ركائزها، مبادئها و أضرار عدم الالتزام بها، وقد تطرقنا إلى ماهية جودة المعلومات المالية وخصائصها، معايير تحققها و مشاكل تدنيها ، كما ربطنا بين حوكمة الشركات و جودة المعلومات المالية فتطرقنا إلى حوكمة الشركات و علاقتها بالمحاسبة و دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق معلومات مالية ذات جودة عالية، وفي الفصل الثاني أي " الفصل التطبيقي " قمنا بإبراز واقع حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية و كذلك مدى مساهمة آلياتها في تحقيق جودة المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية بالغرب الجزائري.

نتائج الدراسة :

- يحقق تطبيق حوكمة الشركات مزايا مختلفة ويمكن أن يحل العديد من المشكلات التي تواجهها الشركة بشكل عام، وخاصة القضايا المالية ، وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المالية و المحاسبية؛
- تساعد حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال آلياتها ، والأهم من ذلك المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة؛
- المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بدرجة كبيرة و هذا لإضفاء المصداقية و الشفافية لدى الأطراف ذات العلاقة مع الشركة؛
- نتيجة التزام المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمبادئ الحوكمة كان هناك أثر على مصداقية نشاط الشركة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

** المراجع باللغة العربية

* الكتب

1. طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011
2. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006
3. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتجاهات المصارف العربية، الدار الجامعية، بدون بلد النشر، 2007
4. محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005
5. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009
6. محمد عبيدات وآخرون " منهجية البحث العلمي: الفوائد،المراحل والتطبيقات"، دار وائل للنشر،عمان، الطبعة الثانية 1999
7. محمد العناوي ، محمد مبارك، " البحث العلمي أسس وطريقة كتابته "، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة 1996
8. محمد الشريف بن زاوي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،ط1، 2016
9. محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، جمهورية مصر العربية، الاسكندرية، ط1، 2006
10. مصطفى السعدني، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة، المؤتمر العربي الأول للتدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005
11. عبد الوهاب نصر علي وآخرون، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
12. كمال الدين الدهراوي،"نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"، مصر، 2007
13. وهيبة غرارمي ،نظم المعلومات التوثيقية بالجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون سنة نشر، الجزائر
14. إسماعيل محمد الشيد، "نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية"، الدار الجامعية للنشر ،بدون سنة نشر ، إسكندرية،

* الأطروحات والرسائل الجامعية

1. عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2008-2009.

2. سميحة بلجودي، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية –دراسة حالة شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة –مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016،

3. فريد مكاوي، عثمان قريشة، ياسين ليله، انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، شركة أليانس للتأمينات الجزائرية للفترة (2018-2019)، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2019/2018

4. بوفتاح بلقاسم، دور التدقيق الخارجي في تفعيل حوكمة المؤسسات: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية– منطقة الجنوب الشرقي–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 2017

5. ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009

6. ناجي بن يحي، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2013/2012

7. ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009

8. ثامر نويوة، عز الدين مومو، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (عينة لمجموعة شركات ومحافظي حسابات في ولاية المسيلة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2018-2019

❋المجلات

1. ظاهر شاهر القشي، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، الأردن، المجلد 25، العدد 2، 2005

2. على حسين سلمان وناظم شعلان جبار، تطبيق اليات حوكمة الشركات وأثره على مستوى الافصاح والشفافية في التقارير المالية (دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 28، الجزء الأول، العراق، 2017

3. مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد09، 2013

4. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدرسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2017

5. عوض الله جعفر الحسين أبو بكر ، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والتقانة، السودان، مجلد 12، 2011

6. قمان عمر،باكرية علي، أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة تحليلية– مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد:04 / العـدد: 01
7. حنان قسوم، اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية – دراسة تطبيقية–مجلة مجاميع المعرفة/ رقم: 05 ،العدد أكتوبر2017، جامعة سطيف 1 ،الجزائر، 2017.

**المراجع باللغات الأجنبية

1. Benjamin Fung, The Demand and Need for Transparency and Disclosure in Corporate Governance, Universal Journal of Management 2(2), DOI: 10.13189/ujm.2014.020203, 2014
2. G20/OECD, G20/OECD PRINCIPLES OF CORPORATE GOVERNANCE, Arabic Version, 201.7
3. Gérard lécrivain, management des organisations et stratégies : Pouvoir et gouvernance dans l'organisation, dossier N°5, université de littoral
4. Héla gharbi, vers une nouvelle typologie de l'enracinement des dirigeants, 13eme conférence de l'AIMS, normandie-vallée de seine, 2-4 juin 2004.
5. Hervé Alexandre et Mathieu Paquerot, efficacité des structures de controole et enracinement des dirigeants, finance contrôle stratégie, N° 2, volume 3, juin 2000
6. OECD, Principles of CorporateGovernance, Arabic edition, Center for International Private Enterprise, Published by arrangement with the OECD, Paris, 200
7. Robert Joumard, Robert Joumard, Le concept de gouvernance, HAL .archives-ouvertes, Rapport n° LTE 0910, France, 2009
8. SumairaJan&Mohi-ud-DinSangmi, The Role of Board of Directors in CorporateGovernance, Imperial Journal of Interdisciplinary Research (IJIR) Vol-2, Issue-5, ISSN: 2454-1362, 2016.
9. Wassila SAOUD & Kamel GASMI, The Reality of Application of CorporateGovernance in Algerian SMEs, El-Bahith Review, N 17,Algérie, 2017

الملاحق

الملحق رقم 01 :الاستبانة

جـامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير تخصص : محاسبة

وجباية معمقة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

سيدتي / سيدي الفاضلة تحية طيبة وبعد...

نضع بين أيديكم هذه الاستمارة(الاستبيان)، التي تمثل جزءا من دراسة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص محاسبة وجباية معمقة الموسومة بعنوان "**الحوكمة كنظام فعال لتعزيز جودة المعلومات المالية للشركة**"

– دراسة ميدانية :

لذا يرجى منكم التعاون معنا وملأ الإستمارات بدقة وتمعن من أجل جمع المعلومات الكافية والمطلوبة والتي من شأنها أن تخدم موضوع البحث ونعدكم أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة وأنها ستستخدم لأغراض البحث العلمي وتنمية المؤسسة الجزائرية وفقط.

تقبلوا منا سيدتي/ سيدي أسمى عبرات التقدير والاحترام شاكرين تعاونكم

من إعداد الطالبين :

- برحو يوسف
- فارسي أيوب

الرجاء التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة:

الجزء الأول : البيانات الشخصية

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:

اقل من30 سنة ☐ **من 30 سنة إلى 40 سنة** ☐

من 41 سنة إلى 50 سنة ☐ **أكثر من 50 سنة** ☐

3- المؤهل العلمي

ليسانس ☐ **ماستر** ☐ **ماج** ☐

☐

دكتوراة

4- التخصص

تدقيق ☐ **مالية ومحاسبة** ☐ **اقتصاد** ☐

ادارة اعمال ☐ **محاسبة وجباية** ☐

5- الوظيفة

إطار ☐ **محاسب** ☐ **مراجع داخلي** ☐ **أخرى** ☐

.....

6- الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من سنة 5 إلى15 ☐

من 16 سنوات الى25 ☐ أكثر من 25 سنة ☐

الملاحق

المحور الأول: التزام الشركات بالحوكمة

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
	حوكمة الشركات					
1	هناك علاقة وطيدة بين أعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين والملاك وباقي أصحاب المصالح والمنظمات والهيئات المهنية والحكومية في شركتكم					
2	شركتكم تدار لفائدة أصحاب المصالح					
3	كفاءة إدارة الشركة تتمثل في استغلالها لمواردها وإدارتها للمخاطر					
4	تنفيذ القرارات في مؤسستكم تكون استنادا إلى مجموعة القوانين والنظم التي من شأنها أن تساهم في اختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الجودة و التميز .					
	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات					
5	توجد تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح المستثمرين وأهداف الشركة.					
6	تلتزم الشركة بالهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات					
7	تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات بشكل دوري ومنتظم					
8	تقوم لجان التدقيق بعمليات دون تدخل الادارة					
9	يوجد فصل بين الملكية والإدارة					
10	القانون المطبق في الجزائر يكفل حق المساهمين في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الادارة من خلال الجمعية العامة					
	دور أصحاب المصالح					
11	تطوير آليات مشاركة العاملين كيفية لتحسين الأداء					
12	تصميم هيكل فعال كفؤ للحماية من الإعسار المالي					

13	السماح لذوي المصالح للاتصال بحرية مع مجلس الإدارة					
	مسؤولية مجلس الإدارة					
7	تطبيق معايير أخلاقية عالية					
8	متابعة فعالية الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة					
9	مسائلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين					
	الافصاح والشفافية					
10	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر القوائم الدالية بالقدر الكافي					
11	توفر الشركة معلومات الافصاح المالي في الوقت المناسب لجميع أصحاب المصالح					
12	تقوم الشركة بالإفصاح عن عناصر المخاطرة الجوهرية المتوقعة					
13	تعمل الشركة على استخدام موقعها الالكتروني لتعزيز الافصاح والشفافية وتوفير المعلومات					
14	يتم الافصاح عن حجم أسهم أعضاء مجلس الادارة					
15	يتم الافصاح عن مكافآت مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين					
16	يتم الافصاح عن جميع قرارات مجلس الادارة					

المحور الثاني: جودة المعلومات المالية في الشركة

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	**تحرص الشركة على توفير معلومات مالية ذات مصداقية عالية**					
2	تتميز المعلومة المالية الخاصة بالشركة بالملائمة والموضوعية					
3	تتوفر الشركة على نظام رقابة فعال يسمح بتوفير معلومات مالية ذات خصائص نوعية					
4	تحرص الشركة على توفير معلومات مالية تؤدي إلى تخفيض حالات عدم التأكد					

5	تعمل الشركة على توفير معلومات مالية قابلة للمقارنة					
6	ينتج نظام المعلومات المحاسبي في الشركة معلومات مالية قابلة للفهم من طرف مستخدميها					
7	تقدم الشركة معلومات مالية تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة					
8	توفر الشركة معلومات مالية لمتخذ القرار في الوقت المناسب					

المحور الثالث: الحوكمة وجودة المعلومات المالية

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	يساعد تبني مبادئ الحوكمة في مؤسستنا على تعزيز خاصية الثبات للمعلومات المالية بما يساعد المستثمر على تحليل القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثمار المناسب					
2	إن تحقق جودة المعلومة المالية لا يقتصر فقط على توفر خصائص المعلومات بل تشمل أيضا على مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التي اعدت هذه المعلومات وكذلك أساليب الرقابة المطبقة والمعايير المستخدمة					
3	التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة					
4	يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية					
5	التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات ينعكس إيجابا على أداء مؤسستنا					
6	تطبيق حوكمة الشركات يزيد من أهمية المعلومة المالية لما تتضمنه من مراعاة للجوانب القانونية والرقابية والارتقاء بالممارسات المحاسبية					
7	وجود لجان مراجعة مختلفة بمؤسستنا، يزيد من درجة الثقة في المعلومة المالية وبالتالي تحقيق الجودة في هذه المعلومات					